جـــامعـــــــة 8 مـــــــــــاي 1945

قـــــالمـــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتـــصـــاد وتســـييـــر المـــؤسســـات

تحـــــت عنـــوان:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

2000– 2016

إعداد الطلبة:

- ندى بوشحدان
- نور الهدى علي صابر

إشراف الاستاذة:

- مرابطي ياسمينة

السنة الجامعية: 2017 /2018

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

اللهم ما أصبح وأمسى من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك فلك الشكر على نعمة الإسلام ونعمة العلم وسائر النعم ما ظهر منها وما بطن.

إلى كل الساهرين على حمل مشعل النور ليضيئوا الأجيال إلى طريق الهدى والتقدم

إلى الأستاذ "مرابطي ياسمينة" الذي كان لنا نعم الموجه الذي جاد علينا بعمله ونصائحه الأستاذ الفضيل "حجاج عبد الحكيم".

الإهداء

الحمد لله الذي كان لنا عونا على اتمام هذا التقرير، ووافر الشكر إلى كل من علمني حرفا فصرت له مدينا إلى يوم القيامة إلى أغلى هبات الرحمان إلى نموذج التضحية والوفاء –أمي الغالية–

لصاحب القلب الكبير الذي شملني بعطفه وحنانه، وتحمل مشاق الحياة من أجل أن يوفر الراحة والسعادة والأمل –أبي الحبيب–

إليكما والدي الكريمين –حفظكما الله–

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى من آثروني على نفسهم

إلى من علموني علو الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي

وفاء، أسامة، محمد.

إلى من كان ملاذي وملجئي

إلى من تذوقت معه أجمل اللحظات الى زوجي العزيز وليد

إلى من سأفتقدهم ..... وأتمنى أن يفتقدوني

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ..... و من أحببتهم بالله طلاب تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

إلى من يجمع بين سعادتي وحزني

إلى من أتمنى أن أذكرهم .....إذا ذكروني

نور الهدى

الإهداء

الحمد لله الذي كان لنا عونا على اتمام هذا التقرير، ووافر الشكر إلى كل من علمني حرفا فصرت له مدينا إلى يوم القيامة إلى أغلى هبات الرحمان إلى نموذج التضحية والوفاء –أمي الغالية–

لصاحب القلب الكبير الذي شملني بعطفه وحنانه، وتحمل مشاق الحياة من أجل أن يوفر الراحة والسعادة والأمل –أبي الحبيب–

إليكما والدي الكريمين –حفظكما الله–

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى من آثروني على نفسهم

إلى من علموني علو الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي

محمد، بلقاسم، رضوان.

إلى من كانوا ملاذي وملجئي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من سأفتقدهم ..... وأتمنى أن يفتقدوني

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ..... و من أحببتهم بالله طلاب تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

إلى من يجمع بين سعادتي وحزني

إلى من أتمنى أن أذكرهم .....إذا ذكروني

إلى من أتمنى أن أذكرهم .....إذا ذكروني

ندى

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مؤشر بدأ المشروع في الجزائر لسنة 2016	78
02	مؤشر استخراج تراخيص البناء في الجزائر لسنة 2016	78
03	مؤشر تسجيل الممتلكات العقارية في الجزائر لسنة 2016	79
04	مؤشر حماية المستثمر في الجزائر لسنة 2016	79
05	مؤشر إنفاذ العقود في الجزائر لسنة 2016	80
06	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000_ 2016.	81
07	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2012_ 2016	83
08	أهم الشركات المستثمرة في الجزائر ما بين 2012_ 2016.	85
09	الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي ما بين جانفي 2003 وماي 2015.	86
10	نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002_ 2016	88
11	علاقة الاستثمار الأجنبي ببعض المؤشرات المكونة لميزان المدفوعات	89
12	معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002_ 2016.	91
13	مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل خلال 2002_ 2016	92

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دورة حياة المنتج الدولي	47
02	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000_ 2016	81
03	الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي ما بين جانفي 2003 وماي 2015.	84

الفهرس

العنوان	الصفحة
التشكرات	
الاهداءات	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	V
قائمة الاشكال	VI
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول: مدخل عام للتنمية الاقتصادية	
المبحث الأول: عموميات حول التنمية	06
المطلب الأول: مفهوم التنمية	06
المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية	07
المطلب الثالث: أنواع التنمية	08
المبحث الثاني: عموميات حول التنمية الاقتصادية	10
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وأهدافها	10
أولا: تعريف التنمية الاقتصادية	10
ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية	11
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	12
أولا: نظرية الدفعية القومية	12
ثانيا: نظرية النمو المتوازن	14
ثالثا: نظرية النمو غير المتوازن	15
رابعا: نظرية أقطاب (مراكز) النمو	16
خامسا: نظرية مراحل النمو	17
سادسا: نظرية التبعية	19
المطلب الثالث: دور السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية	21
أولا: السياسة النقدية والتنمية الاقتصادية	21
ثانيا: السياسة المالية والتنمية الاقتصادية	22
ثالثا: السياسة التجارية والتنمية اقتصادية	22

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية: مصادر تمويلها ومتطلبات تحقيقها	24
المطلب الأول: الموارد المحلية	24
أولا: مدخرات القطاع العائلي	24
ثانيا: مدخرات قطاع الأعمال الخاص	25
ثالثا: مدخرات قطاع الأعمال العام	26
رابعا: مدخرات قطاع الحكومي	27
خامسا: الادخار الإجباري عن طريق التضخم	28
المطلب الثاني: الموارد الخارجية	28
أولا: القروض	28
ثانيا: المنح والإعانات	29
ثالثا: الاستثمار الأجنبي	29
المطلب الثالث: متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية	31
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	35
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	36
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	36
المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر	38
أولا: المرحلة الأولى (1800- 1913)	38
ثانيا: المرحلة الثانية (1914-1945)	38
ثالثا: المرحلة الثالثة (1946-1970)	39
رابعا: المرحلة الرابعة: بداية من السبعينيات إلى الوقت الحاضر	39
المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	41
المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: النظريات المفسرة له، دوافعه ومحدداته	42
المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	42
أولا: النظرية الكلاسيكية	42
ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية	43

ثالثا: نظرية عدم كمال السوق	44
رابعا: نظرية الحماية	46
خامسا: نظرية دورة حياة المنتج	47
سادسا: نظرية الموقع	48
سابعا: نظرية الموقع المعدلة	49
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	49
أولا: دوافع الاستثمار الأجنبي بالنسبة للمستثمر الأجنبي	49
ثانيا: دوافع الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة	50
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي	52
أولا: محددات ذات طابع اقتصادي	52
ثانيا: محددات مرتبطة بالاستقرار السياسي	53
ثالثا: محددات مرتبطة بالجانب التشريعي والتنظيمي للاستثمار	53
رابعا: محددات ذات طابع اجتماعي وثقافي	54
المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	55
المطلب الأول: الاستثمار المشترك	55
55أولا: مزايا الاستثمار المشترك	56
ثانيا: عيوب الاستثمار المشترك	58
المطلب الثاني: الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي	59
أولا: مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي	60
ثانيا: عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي	61
خلاصة الفصل	62
الفصل الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد	64
المبحث الأول: الإطار العام للاستثمار الأجنبي في الجزائر	65
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	65
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	69
أولا: المجلس الوطني للاستثمار	69

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	70
ثالثا: الشباك الوحيد اللامركزية	71
رابعا: الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار	71
المطلب الثالث: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	72
أولا: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	72
ثانيا: الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	75
المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر	76
المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر	76
أولا: المؤشرات الاقتصادية الكلية	76
ثانيا: المؤشرات الاقتصادية المركب	77
المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.	80
أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	80
ثانيا: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النطاق الجغرافي	82
ثالثا: اهم الشركات المستثمرة في الجزائر	84
المطلب الثالث: تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب القطاعات	85
المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر	88
المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الخام وميزان المدفوعات	88
أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي	88
ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات	89
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل وتكوين اليد العاملة	90
أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل	91
ثانيا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين اليد العاملة	92
المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسياسات المقترحة لتحسينه	93
أولا: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	93
ثانيا: السياسات المقترحة لتحسين مستويات الاستثمار الأجنبي في الجزائر	95
خلاصة الفصل	97
الخاتمة العامة	99

قائمة المصادر والمراجع	103

المقدمة العامة

شهدت الساحة الدولية بداية من أواخر القرن الماضي تحولات عديدة وغير مسبوقة في جميع المجالات لاسيما ما تعلق منها بالمجال الاقتصادي، حيث عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية توجهات جديدة والتي تجلت من خلال إزالة كافة القيود على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح من أهم المؤشرات الأساسية المفسرة للتحرر المالي الدولي وبالتالي أبرز مظاهر العولمة، وذلك نتيجة للدور الذي يلعبه في ربط مختلف اقتصاديات الدول مهما كانت درجة اختلافها الاقتصادي من خلال فتح مجال الاستفادة لكلا الطرفين سواء المستثمر أو الدولة المضيفة.

ففي ظل هذه المستجدات ونتيجة لتراجع دور مصادر التمويل المحلية لاسيما المدخرات المحلية، إضافة إلى عدم قدرة الدول النامية على تسديد القروض الأجنبية التي أثقلت اقتصاديات هذه الدول وزادت من تبعيتها، أصبح التوجه نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية سواء من حيث الاستفادة منها كمصدر تمويلي، أو من حيث القيمة المضافة التي تحققها داخل الاقتصاد المحلي للدول النامية، لذلك فقد أصبحت هذه الأخيرة تتسارع لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك من خلال خلق المناخ الملائم سواء القانوني أو التنظيمي.

وكغيرها من الدول النامية عملت الجزائر على الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر وتجلى ذلك من خلال تحسين وتطوير القوانين المتعلقة بالاستثمار، بالإضافة إلى منح التسهيلات والضمانات الكفيلة لزيادة قيم رؤوس الأموال الواردة.

الإشكالية

على ضوء ما سبق وللوقوف على حيثيات وأبعاد هذا الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه تم صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية بشكل أكثر تفصيلا تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ما هي المحددات والعوامل المتحكمة في تحفيز واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يستجيب المناخ الاستثماري في الجزائر مع المتطلبات اللازمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

الفرضيات

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

– يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أهم العوامل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

– يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من العوامل و المحددات.

– للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في التأثير على الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث

ترجع أهمية هذا البحث في ما يلي :

– يلقى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الراهن اهتماما كبيرا من طرف الدول نظرا للدور التمويلي الذي يلعبه وبالتالي يمكنه من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

– ضرورة دراسة أسباب انخفاض نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم الجهود المبذولة، والبحث عن الأساليب الكفيلة لزيادة حجم التدفقات المالية لاسيما في ظل تراجع أسعار النفط وتوجه الدولة نحو البحث عن الموارد البديلة.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى:

–محاولة التعرف على حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال دراسة مختلف جوانبه.

– تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

– معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية .

المنهج البحث

لمعالجة موضوع البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساسي في جمع البيانات من الدراسات والاحصائيات واستخلاص النتائج وتحليلها كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي وذلك من خلال دراسة تطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تعرف على مراحل تطور التنمية الاقتصادية عبر الزمن.

هيكل البحث

طبقا للإشكالية العامة للبحث والتساؤلات المختلفة المتفرعة عنها، ومع الأخذ في الاعتبار الفرضيات التي ينطلق منها البحث، وبهدف تحقيق هذا البحث في إطار منهجي وعلمي، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول و خاتمة، وكل فصل ينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث؛

–الفصل الأول جاء بعنوان مدخل عام التنمية الاقتصادية، فقد خصص لدراسة التنمية بصفة عامة، و لتنمية الاقتصادية، وميكانيزمات التنمية الاقتصادية.

–أما الفصل الثاني والذي يحمل عنوان مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر فقد خصص لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تعريفه والتطرق إلى أشكاله ودوافعه ومحدداته وعوامل نجاحه والنظريات المفسرة له

– فيما يخص الفصل الثالث والذي بعنوان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000–2016، فلقد تناولنا من خلاله الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر

صعوبات البحث

تتمثل أهم الصعوبات والمشاكل التي واجهتنا لإعداد هذا البحث فيما يلي:

- تعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة.
- تضارب الإحصائيات المتحصل عليها.

الفصل الأول:

مدخل عام للتنمية الاقتصادية

تمهيد:

يحتل موضوع التنمية الاقتصادية مكانة هامة بين الدراسات القائمة في الفكر الاقتصادي لاسيما المتعلقة بالدول النامية، على اعتبار أن التنمية الاقتصادية هي الوسيلة الفعالة الوسيلة الفعالة لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا ماجعل العديد من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيقها في حدود إمكانياتها ومهاراتها الفنية، التي من شأنها تحسين من مستويات أدائها الاقتصادي وذلك من خلال استغلال مواردها المتاحة لتحسين مستوى معيشة سكانها، والتنمية عملية طويلة تحتاج إلى وقت كبير وجهد وإتباع إستراتيجيات الملائمة والسياسات اللازمة لتمويل مشاريعها التنموية.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التنمية.

المبحث الثاني: عموميات حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ومتطلبات تحقيقها.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية

تعد التنمية من بين المسائل المهمة التي تشغل الفكر المعاصر لاسيما بعد نجاح العديد من الدول في الوصول إلى تحسين اقتصاديتها ولا تشمل التنمية فقط الجانب الاقتصادي وإنما تمس الجانب الاجتماعي والسياسي وحتى الثقافي والبيئي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

تعددت مفاهيم التنمية واختلفت وذلك باختلاف آراء الباحثين وفيما يلي أهم التعاريف الواردة:

تعرف التنمية على أنها "توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبيرة في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكن الناس من التوسع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطور القدرات ليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتقاء بالمستوي الثقافي و الاجتماعي والاقتصادي ويبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضا على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة الخلاقة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمستقبلية "[1].

كما تعرف التنمية: "على أنها وسيلة وليست غاية، هي وسيلة نحو الارتقاء بمستوي الإنسان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي"[2].

– وتعرف كذلك بأنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه"[3].

---

[1] خالد مصطفى قاسم، "إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"، الدار الجامعية، ط2، مصر، 2010، ص 19.

[2] غازي عبد الرحمان القصيبى، "التنمية الأسئلة الكبرى"، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2011، ص 24.

[3] أسامة عبد الرحمان، "التنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد"، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 17.

– كما اعتبرها البعض على أنها:" ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة ولكنها مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية بل ويمكن القول بأن التنمية هي تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف"[1].

ويؤكد تعريف آخر على أن التنمية "ليست عشوائية بل تقوم على أسس عملية مدروسة، وعمليات تخطيط فائقة الدقة ودراسات وبحوث جدوى متقنة بتحديد على ضوئها مداخلات وعمليات التنمية ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقع بلوغها"[2].

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية

مر مفهوم التنمية بعدة مراحل حيث تعكس كل مرحلة منها طبيعة ظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية وطبيعة علاقتها بأنظمة الدولية من ناحية أخرى.

فخلال عقدي الخمسينيات والستينيات غير مفهوم التنمية على قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان[3].

أما في فترة السبعينيات اتجه الاقتصاديين إلى التخلي عن التأكيد والتركيز على نمو الناتج القومي والتوجه نحو معالجة الفقر وتوزيع الدخل ومعالجة البطالة وبذلك أعيد تعريف التنمية في هذه الحقبة لتعني تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة ضمن اقتصاد يتميز في النمو[4].

---

[1] عصام عمر مندور،" التنمية الاقتصادية والتغير الهيكلي في الدول العربية "، دار التعليم الجامعي، مصر، ص 38.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، "التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصادي، سياسيا، إداريا)"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص ص 73–74.

[3] خالد محمد الواعي، "التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص ص 21 –22.

[4] جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي،" التنمية الاقتصادية (مفاهيم– نظريات– تطبيقات)، مكتبة الوفاء، ط1، مصر، 2012، ص 45.

ولقد أدركت العديد من الجهات المعنية بالتنمية بأن التنمية ليست قضية اقتصادية فحسب بل أنها مرتبطة بالأفكار السياسية وشكل الحكومة ودور الأفراد في المجتمع، وحتى أن البنك الدولي الذي كان يركز على النمو الاقتصادي كهدف للتنمية غير موقعة وبدأ ينظر نظرة أوسع للتنمية، كما أكد في تقرير لعام 1991 بأن تحدي التنمية يعني تحسين نوعية الحياة والتي تتضمن أكثر من مجرد ارتفاع الدخل لتمثيل تعليما أفضل ومستوى أعلى من الصحة والتغذية وفقر أقل وبيئة أنظف، وتكافئ الفرص والحرية الفردية أكبر، وحياة ثقافية أغني[1].

أما المنظمة العمل الدولية فقد حاولت أن تترجم مفهوم تلبية الحاجات الأساسية إلى برنامج عمل ناجح في الكثير من الدول النامية غطي جوانب مهمة من عملية التنمية الاقتصادية شملت الرعاية الصحية والتعليم الأساسي ودعم المشروعات[2]. وفيما بعد ظهرت عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية، حيث ظهر مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة والتنمية المستقلة الشاملة.

المطلب الثالث: أنواع التنمية

تهتم التنمية بجميع متطلبات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتي تعمل على إشباع حاجات الأساسية والثانوية لذلك تتعدد تعاريف التنمية لتشمل:

-**التنمية الاقتصادية:** "هي عملية التي بموجبها تستخدم الدولة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع التوسع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات وتتطلب هذه التنمية التغلب تدرجيا على المعوقات الاقتصادية وتوافر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجيا"[3].

- **التنمية الاجتماعية:** "هي الجهود التي تبدل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية الأزمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي"[4].

---

[1] جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي، ص46.

[2] المرجع نفسه، ص23.

[3] إبراهيم حسن العسل، "التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2006، ص30.

[4] بدوى أحمد زكي، "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية "، مكتبة لبنان للنشر، ط2، لبنان، 1986، ص384.

– **التنمية السياسية:** "إن التنمية السياسية تأتي من الإيمان بأن الشعب مصدر السلطات وأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات هي حقوق للشعب، وذلك من أجل تنظيم صيغة مثلى للعلاقة بين السلطة والمجتمع في العملية نقل المواطنين من مفهوم العمل الفردي إلى مفهوم العمل الجماعي في إطار دقيق لمفهومي الحق والواجب"[1].

– **التنمية الثقافية:** هي عبارة عن "التغير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة بما في ذلك العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب واللغة بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في بنيان المجتمع ووظائفه"[2].

– **التنمية المستدامة:** هي التنمية "التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجات والتي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي وعلى التحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وتحديد أو تعويض المواد القابلة للتجديد، حماية البيئة الطبيعة بل وازدهارها"[3].

[1] بلال علي النسور، "أثر سياسة البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي–" الأردن أنموذجا"، دار جيلس الزمان، ط1، الأردن، 2012، ص 51.

[2] إبراهيم حسن العسل، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[3] المرجع نفسه، ص 31.

المبحث الثاني: عموميات حول التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها وتدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أساليب الحياة الكريمة لهم، ولتحقيق ذلك يجب توفير عدة متطلبات أساسية لبلوغها، ويتم تمويلها من خلال مصادر داخلية ومصادر خارجية أو الاثنين معا.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وأهدافها

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

لقد تعددت تعريف التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في ما يلى:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها "العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجوهرية والجذرية في البنيان الاقتصادي"[1].

كما يمكن تعريفها على أنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن"[2].

كما تعمل التنمية الاقتصادية على " تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه هذا فضلا عن إجراء عديد من المتغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[3].

---

[1] مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية (النظريات- وسياسات- وموضوعات)"، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2007، ص 122.

[2] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية (التنمية الاقتصادية- مفهومها- نظرياتها- سياسيتها)"، الدار الجماعية، مصر، 2003، ص20.

[3] إيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (نظريات- الاستراتيجيات- التمويل)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 77- 78.

وعليه فإنه يمكن تعريف التنمية الاقتصادية" بأنها العملية التي يتم بمقتضاها إتباع العديد من الإجراءات والتي تمكن الدولة من الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

على الرغم من تعدد أهداف سياسيات التنمية الاقتصادية واختلافها باختلاف البلدان إلا أنه يمكن تحديد هذه الأهداف في ما يلي[1]:

– توفير الظروف العامة الملائمة للتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛

– الابتعاد عن السياسات الاقتصادية الممال منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم؛

– تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول؛

– التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفعالة في برامج التنمية الاقتصادية؛

– حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات؛

– تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج؛

– السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة؛

– تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوي معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل، وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية،

[1]علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع – العوائق– سبل النهوض)"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص ص11– 12.

بالإضافة إلى[1]:

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين؛
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين؛
- تحسين المستوي الصحي و التعليمي والثقافي للمجتمع؛
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع؛
- تسديد الديون الدولة؛
- تحقيق الأمن القومي؛

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المختلفة.

أولا: نظرية الدفعية القومية

يرى صاحب هذه النظرية أن التقدم خطوة لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المختلفة بل يتطلب الأمر حدا أدني الجهد الإنمائي لتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حد أدنى من الاستثمار و التي يسميها بالدفعة القوية، وحيث ينطلق من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المختلفة على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل يدفعه قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي، طرق ومواصلات ووسائل النقل...إلخ، وهذه مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة من شأنها أن تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفر هذه الخدمات و إضافة إلى ذلك يتعين أيضا

[1] عصام عمر منذور،" التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية (المنهج– النظرية– القياس) "، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011، ص 43.

توجيه حجم ضخم من الاستثمارات في إنشاء جهات عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والرأسي، الأمر الذي يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج.[1]

ويؤكد الاقتصاديون المؤيدون لفكرة الدفعة القوية بأن الاستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة الميل الحدي للادخار مع تصاعد في مسار التقدم الاقتصادي وزيادة الاعتماد على المواد المحلية.[2]

ورغم ذلك فقد وجهت لهذه النظرية انتقادات عديدة أهمها:[3]

– تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية وهي مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر لديها مثل هذه الموارد؛

– كما تحتاج الدفعة القوية إلى كوادر كثيرة ومتنوعة اقتصادية وإدارية ومحاسبية وهندسية والتي لا تتوفر في مثل هذه البلدان المختلفة؛

– أكدت هذه النظرية على تنمية الصناعية دون التأكيد على التنمية الزراعية والتي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان المختلفة؛

– تؤكد هذه النظرية على مشكلة ضيق السوق لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق؛

–أن توزيع الاستثمارات على الصناعات الاستهلاكية قد يؤدي إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية دون الحجم الأمثل، ولهذا يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير و وفراته الخارجية؛

– أن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولد ضغوطات تضخمية في الاقتصاديات.

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، " التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، الأردن، 2014، ص ص 83– 82.

[2] المرجع نفسه، 84.

[3] مدحت قريشي، "التنمية الاقتصادية نظريات وسياسيات وموضوعات"، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2007، ص ص90–91.

ثانيا: نظرية النمو المتوازن

يركز صاحب النظرية نيركسه على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كبير هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق وهذا لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ولم يقصد بالنمو أن تنمو صناعة السلع الاستهلاك بمعدات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة والتي تتحدد حاجات السوق المحلية، وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة في وجه صادرات البلاد المختلفة.[1]

وفي صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن يدعو إلى الاعتماد على الاستثمارات والتجارة الخارجية التي تتحول بشروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر المواد الأولية وهو يرى ضرورة فرض ضرائب زراعية.[2]

ولقد وجهت عدة انتقادات إلى إستراتيجية النمو المتوازن تجمل أهمها فيما يلي:[3]

– تفترض هذه النظرية مرونة كبيرة لعرض عنصر العمل الذي يتم توفيره من خلال القطاع الزراعي، حيث يكون في صورة بطالة مقنعة والذي لا يترتب عليه زيادة الأجور أو نقص في الإنتاج الزراعي غير أن هذه الظاهرة غير موجودة بهذه الصورة في القطاع الزراعي لأن البطالة في القطاع الزراعي هي بطالة موسمية أكثر منها مقنعة؛

– تفترض هذه الإستراتيجية مرونة كبيرة في عرض رأس المال اللازم لهذا البرنامج الاستثماري الضخم الذي يكمن توفيره بصورة أساسية من لمصادر المحلية دون التأثير على سعر الفائدة والاستثمارات القائمة وهذا الأمر يتنافس مع وضع معظم الدول المتخلفة الفقيرة؛

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 170.

[2] المرجع نفسه، ص171.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق– النظريات– الإستراتيجيات التمويل"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص178–181.

– تعاني معظم هذه الدول من نقص كبير في فئة المنظمين و الإداريين وكذلك العمالة الماهرة على اختلاف أنواعها فضلا عن انخفاض مرونة عرض عوامل الإنتاج، وكل هذا يمثل عقبة كبيرة أما تحقق دفعة قوية وناجحة لمجهود الإنماء بهذه الدول؛

– تعمل على إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية، حيث تقوم نظرية النمو المتوازن بفرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي وكدا لا يرتبط أحدهم بالأخر وتكون نتيجة إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية التي أورثها الاستثمار الأجنبي في الماضي بما لها العديد من الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول؛

– سوف تؤدي هذه النظرية إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي ويكون ذلك نتيجة لتركيزها على التنمية من أجل السوق المحلي وليس التوجه إلى الخارج؛

– لا تسهم في عمليات الإنماء طويلة الأجل وذلك بسب تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة؛

– يترتب عليها زيادة معدلات التضخم حيث يري البعض أن تطبيق هذه الإستراتيجية يشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية.

ثالثا: نظرية النمو غير المتوازن

انطلق ألبرت هيرشمان من الافتراض بأن أوضاع الدول النامية والفقيرة لا تسمح بتوفير المتطلبات المالية والبشرية والتكنولوجيا وغيرها من المداخلات اللازمة للتنمية في كافة القطاعات الاقتصادية وبالتالي فلابد من توجيه الإمكانات المحدودة والمتاحة للدول الفقيرة واستثمارها في بعض القطاعات المختارة والملائمة لمجمل الأوضاع المحلية في هذه الدول وأن التركيز على هذه القطاعات يساعد في تطويرها ويخلق خللا (عدم التوازن) في الاقتصاد القومي أي ظهور بعض القطاعات الإنتاجية (وربما قطاع واحد أو عدد محدود منها) الرائدة والمؤثرة في القطاعات الأخرى فوجود مثل هذا الخلل يساعد في حفز القطاعات الأخرى للحاق بالقطاع المتطور نسبيا.[1]

[1] نائل عبد الحافظ العواملة، "إدارة التنمية الأسس– النظريات– التطبيقات العلمية"، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص 45.

ومن الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية ما يلي: [1]

– افترضت إستراتيجية النمو غير المتوازن أن القيد الوحيد الوارد على عملية النمو هو ندرة القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار، ومن ثم فإنه يفهم ضمنها من الخطوط العامة للإستراتيجية أن عرض الموارد سوف يكون متاحا إذا استطعنا التغلب على عقبة ندرة اتخاذ القرار؛

– أما من حيث تحديد الأولويات فان استخدام لنظرية النمو الغير المتوازن لفكرة الارتباط أو الدفع تعتبر ناقصة إلى حد بعيد الدفع إلى الأمام أو إلى الخلف يتم حسابها على أساس الاحتياجات من الاستخدامات الجارية وليس على احتياجات من رأس المال وهذا يعتبر عيب أساسي وبالتالي فإن أولوية الصناعات الثقيلة أي صناعة أدوات الإنتاج لا تتعدد في هذه الإستراتيجية كما أن قوة دفعها لا يمكن قياسها إحصائيا طالما أنها نلجأ إلى حساب قوة الدفع على أساس الاستخدامات الجارية من جداول المستخدم والمنتج؛

– تلعب الاختناقات والضغوط دورا أساسيا في إستراتيجية النمو غير المتوازن، ذلك أن الاختناقات هي التي تخلق القوي التصحيحية المطلوبة لتصحيح اختلال التوازن بمعنى أخر تخلف الاختناقات الظروف الملائمة لاتخاذ القرار الاستثمارية وبالتالي تصحيح الاختناق والقضاء عليه ألا أن إستراتيجية النمو غير المتوازن لم تكن واضحة عما هو المقصود بالاختناقات.

رابعا: نظرية أقطاب (مراكز) النمو

يعتبر فرانسوا بيرو أول من شرح الأفكار المتعلقة بنظرية أقطاب النمو والتي اعتمدها فيما بعد وطورها هيرشمان كأساس لنظرية النمو غير المتوازن وبخصوص ظاهرة مراكز النمو فيوضح سيروبان مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة ينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وأثار إيجابية كما أن مراكز النمو هذه لا تتحدد فقط بالصناعة المحفزة بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط باه غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية، والجدير بالذكر أن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية والأيدي العاملة وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي.[2]

[1] عمر محي الدين ،" التخلف والتنمية"، دار النهضة العربية، لبنان، ص ص223 – 225.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص100 .

ولهذه النظرية أثار متعددة أهمها ما ارتبط بالهياكل السكانية حيث ينخفض معدل النمو في السكان، كذلك ذات الطابع الاقتصاد بحيث يبدأ مفهوم مضاعف الاستثمار بالعمل إذ أن حجم الاستثمارات المنفذة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول التي تقود إلى زيادة في الطلب و بالتالي تحقق استثمارات جديدة وزيادة في الإنتاج.[1]

خامسا: نظرية مراحل النمو

يعود الفضل في تأسيس هذه النظرية للمؤرخ الاقتصادي البريطاني روستو حيث ظهرت خلال فترة الخمسينات،[2] وذلك بتقديم نموذجا للواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفء والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير ومن خصائص هذه النظرية:[3]

1- مرحلة المجتمع التقليدي:

تتميز بمجتمع شديد التخلق حيث يستمد الأفراد دخلهم من قطاع الزراعة وتكون مرد ودية الأرض ضعيفة لأن المجتمع لا يملك الإمكانيات التي تسمح له برفع الإنتاجية للفرد لكونه لا يستخدم التكنولوجيا الحديثة، حيث تكتفي بوسائل بدائية وتكون الزيادة في الإنتاج محدودة ونقل معدلات الزيادة في السكان كما أن العادات والتقاليد جامدة يصعب التغيير الاجتماعي.[4]

2- مرحلة التهيؤ للإقلاع:

وهي مرحلة يجب أن تحدث فيها تغيرات جذرية إذ لابد من:[5]

- حدوث ثورة تكنولوجيا في قطاع الزراعة والصناعات الإستخراجية لرفع الإنتاجية في مواجهة للزيادة السكانية المتنامية؛

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 100 - 101.

[2] إسماعيل محمدين قانة ،" اقتصاد التنمية (نظريات- نماذج- استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، أردن، 2012، ص 46.

[3] كمال جمال الريضي، "الاستثمار في التنمية الاقتصادية"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص 38.

[4] جمال حلاوة ،"مدخل إلى علم الاقتصاد"، ط1، الأردن، 2009، ص 5.

[5] إسماعيل محمدين فانة، مرجع سبق ذكره، ص ص47-48.

– توسيع نطاق الواردات بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفء والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بفرض التصدير؛

– الاهتمام برأس المال الاجتماعي وهو الخاص بتشييد السكك الحديدية أو بناء الطرق والجسور وهو يرى أن هذا النوع من الاستثمارات يحتاج لرؤوس أموال كبيرة كما أن عوائده بطيئة، لذلك كان لزاما على حكومات الدول المختلفة أن تتدخل بنفسها.

3- مرحلة الانطلاق:

تعتبر هذه المرحلة أساس للتقديم في المجتمع عندما يصبح النمو حالة اعتيادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسة والعادات القديمة وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع نحو الحداثة والتجديد الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق:[1]

- ارتفاع الاستثمار من نحو 5% إلى10% من الدخل القومي؛
- تطوير بعض القطاعات الرائدة بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق وينظر روستو لهذا الشرط باعتباره العمود الفقري في عملية النمو.

4- مرحلة النضوج:

وهي الفترة التي يطيق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة إلى موارده الاقتصادية ويحقق فيها النمو المستدام، وتحل القطاعات الفائدة الجديدة محل القطاعات القديمة ويرافق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية[2].

5- مرحلة الاستهلاك الوفير:

وتتسم هذه المرحلة بالهجرة إلى الأطراف، والاستخدام الواسع للمركبات وسلع الاستهلاك المعمرة والتحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك والرفاهية[3].

[1] كمال جميل الربضي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص112.

[3] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 99.

لقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات يمكن إجمال بعضها فيما يلي:[1]

يعتقد روستو أن نظريته التي تستند إلى تجربة البلدان المتقدمة يمكن أن تكون دليلا معرفيا للتنمية في البلدان المتخلفة، غير أن الدول المتقدمة تمتلك الشروط والبني التحتية اللازمة للاستفادة القصوى من الاستثمار رؤوس الأموال التي حصلت عليها وترجمتها إلى واقع

- لقد حدد روستو المجال الزمني الذي يستغرقه كل مرحلة فمرحلة الانطلاق مثلا تستغرق حسبه ما بين 20إلى 30 سنة، أما مرحلة النضج فهي تستغرق ما بين 40إلى 60 سنة إلا أن ذلك لا وجود له في الواقع.
- لقد عالج روستو الأمور على أساس تاريخها وعلى أساس تحديد وتعريف هذه المراحل.
- مما أدى إلى الخلط بين مفاهيم التحول والتطوير فالتحول شئ طبيعي أما التطور فهو عملية نمو وتنمية تتم بشكل تدريجي.
- رأى روستو التخلف في الدول النامية بأنه مرحلة طبيعية وضرورية للانتقال إلى المرحلة التالية وهو بذلك ينفى دور الاستعمار في صنع المشكلة واستمرارها.

سادسا: النظرية التبعية

ظهرت نظريات التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وفي السبعينات بدأت هذه النظريات تكتسب دعما متزايد وخاصة مثقفي البلدان النامية وتعود جذور هذه النظريات إلى الفكر الماركسي، حيث تنظر هذه النظريات والنماذج إلى البلدان النامية بأنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية ويعرف التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلدان التابع محكوم بالتطور والتوسع في الاقتصاد الأخر المهيمن وأن العلاقات بينهما هي أن بعض الدول يمكن أن تنمو وتتوسع ويصبح نموها مدفوعا ذاتيا بينما الدول الأخرى التابعة يمكن أن يتوسع الاقتصاد لديهم كانعكاس للتوسع الحاصل في الاقتصاد المهيمن ويرجع نموذج التبعية وجود واستمرار حالة التخلف بشكل رئيسي إلى التطور التاريخي للعلاقات غير المتكافئة للنظام

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 51- 52.

الرأسمالي العالمي ولعلاقات البلدان الفقيرة مع البلدان الغنية، والتي تجعل محاولات البلدان الفقيرة لتحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال أمرا صعبا[1].

وتفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين الدول الرأسمالي أو الدول المركز والدول النامية والتي سميت بدول الأطراف بجملة من العوامل أهمها:[2]

- اعتماد دول الأطراف على رأس المال الأجنبي وتصدير الفائض الاقتصادي إلى المركز؛
- اعتماد على تكنولوجيا الأجنبية؛
- الإلية التي تقلل مستوى الأجور الحقيقية في الدول النامية دون المستوى المطلوب؛
- تدهور نسب التبادل التجاري لدول الأطراف؛
- جوانب اجتماعية وثقافية التي تعيق السير نحو الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات.

ويعتبر التخلف في هذه النظرية ظاهرة مفروضة من الخارج على عكس نظرية روستو التي تؤكد على القيود الداخلية الخاصة بمحدودية الادخار والاستثمارات أو ندرة التعليم والمهارات[3].

وتجدر الإشارة إلى أن النظرية لا يمكن اختبارها تجريبا لكنها تقدم إطار فكريا يحتوى على الجوانب العديدة لوظائف وعمل الاقتصاد الرأسمالي، العالمي ولأنواع الهيمنة والتبعية فالتطور غير المتكافئ يجب أن ينظر إليه كجزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي العالمي، وأن عدم المتكافئ هو أمر حتمي لأن تنمية بعض لأجزاء من النظام تحدث على حساب الأجزاء الأخرى كما أن القوى الاحتكارية على التجارة التي يمارسها المركز نفوذ إلى تحويل الفائض الاقتصادي من الدول التابعة إلى دول المركز، وأن العلاقة المالية التي تستند على القروض وانتزع رأس المال من قبل المركز نفوذ بالنهاية إلى تدفق معاكس للموارد وتقوي وضع البلد المهيمن على البلد التابع.[4]

والرسالة الأساسية لنظرية التبعية هي أن التنمية الأوروبية قد بينت على التخلف في العالم غير الأوروبي، وقد استندت تسمية أوروبا على التحطيم والاحتلال والاستعمار والسيطرة وانتزاع المجتمعات غير الغربية من

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص،113- 114.

[2] جابر محمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي، "التنمية الاقتصادية (مفاهيم-نظريات-تطبيقات)"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، مصر، 2012، ص88.

[3] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[4] جابر محمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

سكانها ومن مواردها وفائض الاقتصادي وبموجب هذه الفكرة فإن العلاقة بين دول المركز ودول الأطراف هي التي مكنت الدول المسيطرة من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام فيها، في حين أن الدول الأطراف قد حققت بعض كانعكاس للتحولات الجارية في البلدان المتقدمة[1].

المطلب الثالث: دور السياسات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية

أولا: السياسة النقدية والتنمية الاقتصادية

يقصد بالسياسة النقدية "النشاطات التي يقوم باه البنك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية كالعرض النقود، أسعار الفائدة.[2] " كما يمكن تعريفها بأنها " مجموعة الإجراءات النقدية بصرف النظر عما ا ذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات الغير نقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"[3]

وتلعب السياسة النقدية في البلدان النامية دورا مهما في تعجيل التنمية وذلك من خلال توفير تكاليف الائتمان والسيطرة على التضخم والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات وتعمل السياسة النقدية في الاتجاهات الآتية:[4]

- تأمين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة؛
- تحقيق التوازن المطلوب بين الطلب على النقود والعرض منها؛
- توفير الائتمان المطلوب للتوسع الاقتصادي المرغوب وتوجيه الائتمان نحو المستخدمين؛
- خلق وتوسيع وتطوير المؤسسات التمويلية.
- إدارة الدين العام.

[1] جابر محمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي، مرجع سبق ذكره، ص 89.
[2] خباب عبد الله،" تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص 84.
[3] صالحي صالحي،" المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر، مصر، 2006، ص 466.
[4] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 221- 222.

ثانيا: السياسة المالية والتنمية الاقتصادية

تعرف السياسة المالية على أنها "مجموعة من الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة لضبط وتحصيل مواردها المالية بكفاءة وحسن تخصيص تلك الموارد في مجالات الإنفاق المتعددة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوزيع العادل للثروات والمداخل والتخصص الأمثل للموارد المجتمعية".[1]

كما أن السياسة المالية بالمعنى العام تعني "بكيفية استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي والاقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التنمية".[2]

وتهدف السياسة المالية إلى ما يلي:[3]

– التخصيص الأمثل للموارد، حيث أن الموارد منها ما هو متوفر بكميات كبيرة ومنها ما هو محدود لذا يجب توزيع هذه الموارد بكفاءة على سبل الإنتاج المختلفة التي تلبي الاحتياجات الأساسية للمجتمع عن طريق الدولة في توجيه وتحفيز بكل من القطاع العام أو الخاص.

– التوزيع العادل للثروات والدخول يؤدى إلى التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتوجهها نحو الأوليات المجتمعة إلى إنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات تهدف بعض أدوات السياسة المالية إلى توزيعها توزيعا عادلا لتعظيم مصلحة أفراد المجتمع عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع العادل للدخول المتحققة نتيجة لاستخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلال الناتجة عن استغلال الموارد المتاحة.

– تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار ذلك أن سياسات الحكومة المتعلقة بالإنفاق وحسابه الأموال لها أثار هامة على سوق التوظيف والإنتاج والأسعار في المجتمع.

– ضمان المستوى الأمثل من السيولة المالية وبالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية وتفادي مخاطر التوقف عن الدفع.

ثالثا: السياسة التجارية والتنمية اقتصادية

[1] صالحي صالحي، مرجع سبق ذكره، ص498.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص225.

[3] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-81.

السياسة التجارية عبارة عن الإجراءات التي "تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية و علاقات الاستيراد والتصدير مع الخارج"[1]. وتحقق البلدان الأقل تطورا العديد من المنافع للتنمية الاقتصادية من خلال التجارة الدولية أهمها ما يلى:[2]

– المنافع الناجمة عن التخصص: إذ أن الاقتصاديين الكلاسيكيين يؤكدون على ضرورة توزيع الموارد على الإنتاج تؤدى إلى زيادة الدخل الحقيقي للبلد؛

– المنافع الناجمة عن توسيع السوق والذي يتحقق من خلال التصدير؛

– المنفعة المتحققة من خلال زيادة الادخار، وتراكم رأس المال نتيجة زيادة الدخل؛

– المنفعة الناجمة عن زيادة عوائد الصادرات والتي يمعن من زيادة استيراد مختلف أنواع السلع؛

– المنافع الناجمة عن إمكانية تحسين نسب التبادل لهذه البلدان.

[1] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص236.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ومتطلبات تحقيقها

تعتبر أهم عقبة في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة العمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال لعمليات النمو، وهناك مصدرين لتمويل التنمية متمثلة عموما في مصادر داخلية أو محلية ومصادر خارجية.

المطلب الأول: الموارد المحلية

تتكون المصادر المحلية لتمويل من شقين رئيسيين هما الادخار الاختياري والادخار الإجباري ولا يوجد فارق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال حيث يمكن الاختلاف في مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معنية.[1] وتتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي والادخار الحكومي.

أولا: مدخرات القطاع العائلي

تتمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة، حيث تتمثل مصادر في:[2]

- المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات، وتتفق هذه الأوعية في طبيعتها الإلزامية واتصافها بقدر من الاستقرار؛
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في نقود أو أصول أخرى كالحلي والمجوهرات أو تأخذ شكل الودائع صناديق التوفير أو المصارف سواء الجارية أو الآجلة أو تستخدم في شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة؛
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمشاكل والتي تنتشر أكثر في البيئات الريفية حيث بصاحب الاستثمار الادخار فالمدخر هو نفسه المستثمر؛

[1] محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسرى أحمد، "التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها" الدار الجامعية، مصر، 1999، ص187 .

[2] محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 187- 188.

- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

وتوجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في حجم مدخرات القطاع العائلي أهمها ما يلي[1]:

- **حجم الدخل:** نجد أن أغلبية الساحقة من السكان في الدول النامية تندرج ضمن أصحاب الدخول المنخفضة لذلك تتجه معظم تلك الدخول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكل وملبس وسكن وعادة يكون الميل المتوسط الاستهلاك مرتفعا بحيث لا يسمح بفائض للادخار؛

- **درجة تركيز وتوزيع الدخل:** من المعلوم أنه في ظل توزيع سيئ للدخل يزيد حجم الادخار عنه لو أن الدخل كان موزعا توزيع عادلا، وعلى ذلك فإن توزيع الدخل في دولة ما في صالح الطبقات ذات الدخل الأعلى لابد أن يؤدى إلى زيادة الادخار؛

- **مجموعة عوامل اقتصادية أخرى:** توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على معدلات الادخار مثل أسعار الفائدة ومدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، ووفرة وتنوع الأوعية الادخارية والرغبة في حيازة الأموال كما يتأثر بالتضخم ودرجة؛

- **عوامل ديمغرافية واجتماعية:** إلى جانب حجم الدخل وتوزيعه وتغيراته فان هناك مجموعة من العوامل الديمغرافية والاجتماعية لها أثر كبير على ادخار الأفراد فتركيب المجتمع عمريا له أثره على الادخار حيث يقوم عادة به المجموعات العمرية من 35-60 سنة، كذلك هناك علاقة قوية بين معدلات الادخار وحجم الأسرة كذلك تختلف معدلات الادخار بين قاطني الريف وساكني المدن حيث تزيد في الأولى عن الثانية.

ثانيا: مدخرات قطاع الأعمال الخاص

أي ما تقوم به المنشات والشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية بادخاره وتعتبر مدخرات هذا القطاع من أهم مصادر الادخار ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح فكلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة ومنظمة فإنه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشات في

[1] محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص189-190.

فترات الرواج والرخاء بينما تميل إلى الانخفاض في فترة الكساد والركود كذلك فان ادخار قطاع الأعمال يتوقف على طبيعة وبرامجه وخططه في المستقبل[1].

ويتمثل الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص في القرن بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع حصيلة المبيعات السلعية والخدمية وبين مجموعة نفقاته والتي تتمثل في:[2]

- قيمة مستلزمات للإنتاج كالمواد الأولية المختلفة؛

- مجموع المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج من أجور ومرتبات وحوافز ومكافآت؛

- أقساط امتلاك الأصول المختلفة من أراضي ومباني وعدد آلات؛

- صافي الضرائب المدفوعة إلى السلطات المركزية والمحلية؛

- الأرباح الموزعة على أصحاب رأس المال.

ثالثا: مدخرات قطاع الأعمال العام

وتتمثل في أرباح المشروعات التي يملكها القطاع العام، وهي عبارة عن الفرق بين قيمة السلع النهائية المنتجة وتكاليف إنتاجها و تتوقف حجم مدخرات قطاع الأعمال العام على مدى إدارته وحجم الفائض المتولدة فيه، وعليه فان مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزاد عن طريق مكافحة الضياع الاقتصادي والعمل على الإنتاجية ومن هنا فحتى يستطيع قطاع الأعمال العام زيادة ما يقدمه للاقتصاد القومي من مدخرات، فالأمر يتطلب أن يكون هناك سياسة قومية محددة تتضح فيها تمام علاقة الأجور بالأسعار الإنتاجية، وليس يخفي أن مدخرات قطاع الأعمال الخاص والعام على حد سواء تتوقف على السياسة التي يتبعها الشركات فيها بتعلق بكيفية توزيع الأرباح بين الاحتياطات وأرباح الأسهم، وبصفة عامة تزداد حجم المدخرات المتولدة

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية (مفهومها – نظرياتها – سياسيتها)"، الدار الجامعية، مصر، ص ص 240 –241.

[2] المرجع نفسه، ص 242.

في قطاع الأعمال كلما تضاءلت الأرباح التي توزعها الشركات على المساهمين واعتدلت الضرائب المفروضة على الشركات[1].

رابعا: مدخرات قطاع الحكومي

تتكون مدخرات القطاع الحكومي من الفرق بين الإيرادات الجارية المتمثلة أساسا في الضرائب المباشرة وغير المباشر والرسوم والضرائب الجمركية وغيرها وبين الإنفاق الجاري الذي يعني تلك الأموال التي تنفقها الحكومة على مرافقها التقليدية كالأمن والدفاع والصحة والتعليم...الخ وفي المجالات غير التقليدية مثل نفقات الدولة على الخدمات المختلفة وتكاليف الدعم وما إلى ذلك[2].

وتتوقف المدخرات الحكومية على مرحلة النمو الاقتصادي الذي تلعبه الدولة، فالمجتمعات التي حققت التنمية الاقتصادية يرتفع بها معدل الادخار الحكومي أكثر من تلك التي لا تزال في بداية المراحل الأولى للتنمية، وتكمن زيادة المدخرات الحكومية في إتباع أسلوبين في وقت واحد أولهما ترشيد الإنفاق العام والثاني زيادة الموارد السيادية ويعني ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته إلى أعلى درجة ممكنة مما يؤدى إلى الحصول على نتائج إيجابية في المجالات التي ينفق فيها وزيادة قدرته على حل المشاكل التي يقوم بعلاجها، لأنه إذا كان الفرق سالبا فينتج عن ذلك حدوث عجز في الميزانية العامة للدول الأمر الذي يؤدى بها إلى تغطية هذا العجز من موارد أخرى كالسحب من الفوائض أو الاقتراض من الجمهور أو للجوء إلى الخارج أو عن طريق التمويل[3].

وأما الأسلوب الثاني والمتمثل في زيادة موارد القطاع الحكومي بالأخص مواد القطاع الإنتاجي العام لأن التركيز على زيادة الضرائب قد يؤدى إلى ظهور نتائج سلبية لأن الطاقة الضريبية للأفراد محدودة وقد يكون ذلك ممكنا في التوسع في الضرائب المفروضة على دخول العائلية والسلع الكمالية وما إليها كما أن حصيلة الصادرات تؤدى إلى زيادة القطاع الحكومي والمتمثلة في زيادة الضرائب المفروضة على هذا القطاع[4].

---

[1] محمود يونس وأحمد رمضان نعمة الله، "مقدمة في علم الاقتصاد"، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996، ص478.

[2] رفعت المحجوب، "المالية العامة (النفقات العامة والإيرادات العامة)"، دار النهضة العربية، مصر، 1975، ص164.

[3] طبيب داودي، "الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص61.

[4] المرجع نفسه، ص ص61 ،62.

خامسا: الادخار الإجباري عن طريق التضخم

يتمثل التمويل التضخمي للتنمية الاقتصادية في تغطية الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة لتمويل حجم معين من الإنفاق الاستثماري، وبين حجم الفوائض الادخارية التي تقدر تحققها في القطاعات الاقتصادية المحلية، بموارد نقدية جديدة والتي يخلقها الجهاز المصرفي خلقا مما يترتب عليها تضخم نقدي، وهذه هي الصورة النقدية للتمويل التضخمي"[1].

وكثيرا ما تلجأ الحكومات إلى اقتطاع جانب من الدخول والموارد الحقيقية للأفراد، وسلبها إلى ذلك إنفاق قوة شرائية جديدة تقترضها من الجهاز المصرفي لتغطية عجز من الميزانية و ما يترتب عنه زيادة في المستويات العامة للائتمان بمعدل أعلى من ارتفاع الدخول النقدية ما يعني انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد يؤدى على إنقاص حجم استهلاكهم و إجبارهم على تكوين ادخار حقيقي من وجهة نظر المجتمع أو الطبقة التي زادت دخولها النقدية بمعدل يفوق الزيادة في الأثمان وهي في هذه الحالة الحكومة[2].

وعلى الدول النامية التي ترغب في تحقيق أكبر فائدة ممكنة من التضخم في حل مشاكل تدبير المدخرات أن تعمل على زيادة إنتاجها للعمل على عدم استقرار ارتفاع الأسعار ذلك لأن الدول النامية لابد أن تتعرض لقدر من التضخم كنتيجة لتنمية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات لذلك يتعين على الدولة زيادة إنتاجها[3].

المطلب الثاني: الموارد الخارجية

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية فعادة ما تلجأ الدول للحصول على التمويل اللازم من المصادر الخارجية والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: القروض

قد تكون قروض عامة أو خاصة فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع غير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين كهيئات التمويل

[1] صبحي تادرس قريصة، "مذكرات في التنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية، مصر، ص129.
[2] محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسرى، مرجع سبق ذكره، ص209.
[3] المرجع نفسه، ص220.

الدولية (البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي) أو الهيئات الدولية التابعة أو هيئات التمويل الإقليمي. أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين مع منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل ومن صناديق التمويل الإقليمي[1].

ثانيا: المنح والإعانات

تتمثل في تحويل موارد من الدولة المانحة إلى الدول النامية، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو عبرات فنية[2].

وتتكون المساعدة الأجنبية من منح لا ترد فهي لا تدخل في نطاق المديونية، كما أنها لا تمثل أية التزامات على البلدان المستلمة لها، وفي مثل هذه الحالة فإن البلد المستلم للمنحة ليس ملزما بدفع أقساط وأسعار فائدة. وإعانات تشمل القروض الطويلة الأجل التي تقدمها الدول المتقدمة أو الهيئات الدولية للدول النامية[3].

ثالثا: الاستثمار الأجنبي

يمكن للدولة أن تعتمد على نوعين من الاستثمار الأجنبي هما:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية حيث يساهم في سد فجوة انخفاض مستويات الموارد المالية المحلية والمهارات. وتعتبر هذه المساهمة مقياسا مهم لجدوى هذه الاستثمارات، وذلك من خلال دوره في سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلية، بالإضافة لتدريب العمال المحليين وترقية الفن الإنتاجي لدولة المضفية.

فرأس المال الخاص يوصف بأنه رأس مال حذر، فإذا نجح مشروعه الأول في خلق ظروف ملائمة للاستثمار يفتح الباب لدخول استثمارات أخرى بصفة مستمرة لدولة المضيفة.

---

[1] صبحى تادريس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] يونس احمد الطريق، "السياسات الدولية في المالية العامة"، الدار الجامعية، ط2، مصر، ص62.

3 ناصري نفيسة، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص111.

كما يمكن أن يشكل نجاح الاستثمار الأجنبي ذاته في دولة ما قاعدة لتحسين مناخ الاستثمار ويساهم بطريقة غير مباشرة في تدعيم البنية الملية لها وعندما يظهر الملية للاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد الوطنية يحفظ الطبقات الغنية إلى المساهمة في المشروعات الأجنبية، أو إقامة مشروعات مماثلة أو في توجيه مواردهم نحو المشروعات المكملة لتلك الأجنبية وبالتالي المساهمة في توسيع استثمارات ومشاريع التنمية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتلبية الحاجات المالية لتنمية الاقتصادية لدول النامية المضيفة له[1].

كما أن الاستثمار المباشر يثير قضايا غير متفق عليها وأهمها موضوع الشركات متعددة الجنسيات والتي تعتبر أكثر استخدام لتكنولوجيا المكثفة ولعنصر العمل[2].

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يسمى هذا النوع من الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية، ويعرف بأنها شراء الأجانب لأسهم وسندات في الدولة المضيفة دون السيطرة الإدارية بقصد المضاربة والاستفادة من الفروقات التي يمكن حصولها على مستوى الأسعار، وأرباح الأسهم عادة ما يكون سقفه الزمني قصيرا[3].

ونظرا لعدم توفر وتطور الأسواق المالية في الدول النامية يلاحظ أنها أقل تعاملا في هذا النوع من الاستثمارات مقارنة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 228.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 295.

3 ناصري نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 114.

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية

لتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من توفر عدة متطلبات يمكن إيجازها في ما يلي:

1- تراكم رأس المال

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية،ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك،وإن جوهر تراكم رأس المال يمكن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة الدولة على الإنتاج السلع ويمكنه من أن يحقق معدلا أعلى للنمو والسلع الرأسمالية تتوزع بين عدة أنواع، فمنها ما هو على شكل مصانع و ألآت والتي لا تعطي منافع مباشرة لكنها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي تقوم بإنتاج السلع والمساهمة في تقديم خدمات، وهناك استثمارات البني التحتية مثل خدمات النقل والاتصالات وتوليد الطاقة، والنوع الأخر هو الإنفاق على البحوث والتطوير والذي يساهم في تحسين إنتاجية العمال ورأس المال أوكلاهما. وأخير هناك نفقات اجتماعية مثل الاستثمار في الصحة والتعليم والتي توفر منافع مباشرة ولكنها في نفس الوقت تجعل الأفراد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية وعليه فيمكن تعريف رأس المال بأنه ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة لذلك يعتبر أحد أهم العناصر الإنتاج والنمو إلى جانب عنصر العمال بطبيعة الحال[1].

2- الموارد البشرية

تلعب الموارد البشرية دورا هاما في عملية التنمية، وذلك باعتبار الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الإنسان غاية التنمية معناه أن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوي معيشة الإنسان عن طريق زيادة مستوي دخله الحقيقي ورفع مستوي معيشة الإنسان الارتفاع بمستوي دخله الحقيقي ورفع مستوي نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة كون الإنسان وسيلة ومعناه أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون اعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها[2].

---

[1] جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 55- 56.

[2] فليح حسن خلف ، "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص 192.

3-الموارد الطبيعية

اختلف الكتاب حول أهمية الموارد في إطار عملية التنمية فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا وحاسما في عملية التنمية على اعتبار تحقيق النمو في بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية أما بعض الأخر يرى عكس ذلك حيث اعتبروا أن توفر هذا الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتفسره حيث أن هناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم اقتصارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المختلفة موارد طبيعية وفيرة ألا أنها لم تستطيع أن تحقق التنمية حتى الوقت الحاضر، ولازالت دون المستوي المطلوب[1].

4 -التكنولوجيا

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التكنولوجيا غير أن هناك اتفاق بأن التكنولوجيا عبارة عن معرفة كيفية القيام بالإنتاج وبطبيعة الحال فإن هذه المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية وبعبارة أوسع وأشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية تستند على التجارب على النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب داء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع[2].

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 188.

[2] جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي، مرجع سبق ذكره، ص64.

خلاصة

إن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم حيث يحدث خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجيا وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية، لذلك تحتاج التنمية الاقتصادية لرؤوس أموال ضخمة تمكن الدول من تحقيق الأهداف المسطرة، ويكون مصدر هذه الأموال محليا أي من خلال الاعتماد على الموارد الداخلية أو خارجيا.

الفصل الثاني:

مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

خلال الفترة الأخيرة ازداد اهتمام الدول بالاستثمارات الأجنبية المباشرة على اعتبار أنها من بين أهم مصادر التمويل الخارجي وذلك بعد تراجع دور المصادر التقليدية الأخرى، بالإضافة إلى دورها في خلق قيمة مضافة داخل اقتصاد الدولة وزيادة مستويات إنتاجها وتوفير مناصب عمل.

وبناءا على ما سبق تم تخصيص الفصل الثاني للدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرض في المباحث التالية إلى:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له.

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظرا للجدل الكبير الذي عرفه هذا المصطلح لذلك لم يتم وضع تعريف عام متفق بشأنه رغم أنها جميع هذه التعاريف اتفقت على أنه وسيلة تمويل بديلة تلجأ لها الكثير من الدول في معاملاتها، لذلك فهو يلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

تناولت العديد من الأبحاث والدارسات الاقتصادية تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل أهم هذه التعريفات ما يلي:

– يعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة الاستثمار الأجنبي المباشر علي أنه: "ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم المستثمر(البلد المستثمر)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد أخر هو البلد المضيف[1]."

– أما منظمة التجارة العالمية: "فترى أن الاستثمار المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) إنتاجا في بلد أخر (البلد المضيف) بقصد إدارته."[2]

– وتعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على "أنه الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت ملكية وطنية أم أجنبية."[3]

[1] باسم لحمادي الحسن، "الاستثمار الأجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية وأثرها في التنمية الاقتصاد"، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، البنان، 2014، ص17.

[2] هناء غيد الغفار، "الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية"، بيت الحكمة، ط1، العراق، 2002، ص14.

[3] إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد ، "دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الصناعية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2017، ص15.

– وفيما يخص صندوق النقد الدولي فيعرفه علي أنه: "الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إداراتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي فضلا عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق احتلال 10 من المشروع."[1]

وعموما يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن المشاريع التي يقيمها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل البلد غير البلد الأصلي، وذلك بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو من خلال حيازته على نصيب يمكنه من الإدارة، لذلك يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر انتقالا لرؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة إلى الدولة المضيفة لتعظيم الأرباح.

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج الخصائص التالية:[2]

– الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول النامية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة؛

– يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير حيث يتميز بتحركاته سعيا لتحقيق الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة؛

– يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت

– يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي تحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات المناخ المناسب؛

– يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال

[1] إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] دراز حامد عبد المجيد، "السياسات المالية"، الدار الجامعية ، مصر،1999، ص ص210–214.

اتجاهه للاستثمار في صناعات التصديرية خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة بالبلد المنشأ.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية مما أثر في حجمه وطبيعته وهيكله وحسب خبراء وعلماء الاقتصاد فإنه تم تقسيم هذه التطورات إلى أربعة مراحل أساسية وهي:

أولا: المرحلة الأولى (1800- 1913)

تميزت هذه الفترة بزيادة حجم للاستثمارات الدولية نتيجة قيام الثروة الصناعية وزيادة الإنتاج والموارد والذي أثر على مستويات الادخار والاستثمار في الداخل ثم في الخارج بالإضافة إلى بروز دول أوربا الغربية وعلى وجه الخصوص بريطانيا في مجال الاستثمار الدولي بوصفها الدولة المصدرة الأولى للرأس المال، ولقد تسببت النهضة الصناعية في تركيز قواها الإنتاجية في مجال التصنيع وبتوسع كبير في نشاطها الاقتصادي الداخلي مما مكناها من زيادة مدخراتها التي كانت بدورها دافعا لإنشاء سوق المال في لندن، ولقد توجهت الاستثمارات الدولية في المرحلة إلى القارة الأوربية وساعدت في نمو الثورة الصناعية فيها، ثم توجه قسم كبير منها في نهاية القرن التاسع إلى الدول المنتجة للمواد الأولية كالولايات المتحدة، وكندا، والأرجنتين، واستراليا، ونيوزيلندا، والهند، ولم تستقطب الدول النامية إلا قدرا ضئيلا، وقد استمر هذا التوزيع الجغرافي للاستثمار حتى (1914) وكانت الاستثمارات الأكثر ربحية في مجال النقل بالسكك ويليه القروض العامة، والاستثمار في المواد الأولية[1].

ثانيا: المرحلة الثانية (1914-1945)

نتيجة للاندلاع الحرب العالمية الأولى شهدت الاستثمارات الأجنبية لبعض الدول الأوروبية كبريطانيا، فرنسا، ألمانيا، العديد من المخاطر السياسية والتجارية أدى إلى تراجعها فظهرت بذلك دول أخرى أهمها لولايات المتحدة

[1] دريد محمود السامرائي، "الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية "، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2006، ص ص81-82.

حيث أصبحت كمصدر أساسي للتدفقات المالية وعلى الرغم من تزايد الاستثمارات الأمريكية في الخارج إلا أن السمة البارزة لتلك الفترة تتمثل في تردى الأوضاع الاقتصادية، والسياسية في العالم إضافة إلى عدم وجود إطار قانوني دولي يهتم بالتجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية بين الدول[1].

ثالثا: المرحلة الثالثة (1946-1970)

إن من بين الآثار التي ترتبت على الحرب العالمية الثانية هو تصفية الكثير من الاستثمارات الدولية بالإضافة إلى تدمير بعضها أثناء الحرب ومصادرة العديد منها كذلك، فأدى ذلك إلى تحول دول كثيرة من مصدرة لرأس المال إلى مدينة لدول أخرى، فقد أصبحت بريطانيا على سبيل المثيل مدينة لمصر والهند ولكثير من الدول النامية الأخرى بالإضافة إلى قروضها من الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل زيادة أهمية هذه الأخيرة كمركز رئيسي لتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج سواء للدول المتقدمة أو النامية.

كما تميزت هذه الفترة كذلك بانتقال رأس المال العام، وبشكل خاص من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي سابقا إلى الدول المختلفة على شكل قروض وإعانات بهدف أعمارها وتنمية اقتصادياتها فضلا عن ظهور هيئات التمويل الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويرجع ذلك في الواقع إلى عزوف رأس المال الخاص عن الاستثمار في الكثير من الدول، ولاسيما في أوربا الغربية نتيجة للمعوقات السياسية والقانونية والاقتصادية التي خلفتها الحرب[2].

رابعا: المرحلة الرابعة: بداية من السبعينيات إلى الوقت الحاضر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تغيرات كبيرة وعديدة مع بداية السبعينات حيث كان هناك اتجاه قوي نحو تدويل رأس المال فأصبح تصدير رأس المال يحتل مكانة رفيعة في نشاط النظام المصرفي الدولي، لذلك كانت بداية السبعينات نقطة تحول في التاريخ الاقتصادي وذلك لارتباطها بمجموعة من المتغيرات و التي تمثلت في انهيار نظام النقد الدولي والدخول بمرحلة التعويم لأسعار الصرف، فضلا عن حدوث التصحيح الأول

[1] معاوية عثمان الحداد، "القواعد القانونية المنظمة للجذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2015، ص ص65-66.

[2] دريد محمود لسامراني، مرجع سبق ذكره، ص ص84-85.

لأسعار النفط عام 1973، والثاني عام 1979 والذي أدى إلى تكوين فوائض مالية كان لها دور كبير في تغذية السوق المالية الدولية، إذ قدرت مجموع الأموال التي وظفت بشكل ودائع في المصارف الدولية والمؤسسات المالية الدولية بنحو 160 دولار حتى نهاية 1977.

أما خلال 1970-1980 فقد بلغت حجم الأموال التي خرجت من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة في شكل أرباح وعوائد من الاستثمارات المباشرة بحدود 102 مليار دولار بينما لم يدخل إليها من الاستثمارات سوى 52مليار دولار على الاستثمارات أجنبية واردة.

وتميزت الفترة من 1986-1990 ببروز اليابان كمستثمر في الخارج وازدادت تدفقات نتيجة للنمو الاقتصادي السريع الذي شهدته الدول النامية كما ارتفعت خلال هذه الفترة التدفقات في الدول المتقدمة على نحو أسرع من الدول النامية حيث قدرت بنحو 131مليار دولار مقابل حوالي 26مليار دولار للدول النامية مقارنة بالفترة السابقة.

أما خلال سنة 2000 بلغت التدفقات المالية 1409 مليار دولار حيث قدرت حصة البلدان متقدمة ب1137مليار دولار بينما كانت حصة الدول النامية 256 دولار واستمرت زيادة تدفقات إلى العالم بشكل متسرع، إذا وصلت في عام 2007 إلى ما قيمته 2099 مليار دولار وهذا أعلى مقدار وصلت إليه تدفقات،

ولكن بسبب الأزمة المالية للعام 2008 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي انخفضت التدفقات المالية حيث وصلت خلال سنة 2009 إلى نحو 1114 مليار دولار للعالم ككل وكانت حصة البلدان المتقدمة نحو 565 مليار دولار أي ما نسبة 50,8 من إجمالي العالم.

أما التدفقات بالنسبة للدول النامية فإنها شكلت ما نسبة 42.9 من إجمالي العالم، ومن ذلك نستنتج أن لزيادة التدفقات هذه أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي[1].

[1] عدنان داود محمد العذارى، "الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية"، دار غيدا للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016، ص ص59-60.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي[1]:

– المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة؛

– رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات؛

– التأثير الإيجابي على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في العديد من الصناعات؛

– تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة مستوي الصادرات في الدول المضيفة و بالتالي تقليل عجز ميزان المدفوعات؛

بالإضافة إلى[2]:

– توفير فرص عمل جديدة فضلا عن المساهمة في تنمية وتدرب الموارد البشرية في الدول المضيفة وإن كان ذلك يتوقف على ما تضعه الدول من ضوابط وشروط؛

– المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير؛

– الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق تقليص الواردات، وزيادة فرص التصدير وتدفق الأموال الأجنبية؛

---

[1] أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة(تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) "، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص20.

[2] عيسي محمد الغزالي، "الاستثمار الأجنبي المباشر، تعار يف وقضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية"، 2004، ص11.

– زيادة المنافسة بين الشركات وما يصاحبها من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: النظريات المفسرة له، دوافعه ومحدداته

توجد عدة نظريات تحاول تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه الظاهرة تحكمها عدة عوامل ومحددات منها ما هو يساعد ويساهم في جذب الاستثمار الأجنبي، وهذه محددات تتحكم وتؤثر بشكل كبير على تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية إلى جانب قرارات تجسيده و أيضا قرارات اختيار مواقعه.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الظواهر الاقتصادية على مستوي الدولي والتي نالت اهتمام الكثير من اقتصاديين لتقديم تفسيرات متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر وهذه التفسيرات يطلق عليها بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: النظرية الكلاسيكية

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها علي الشركات متعددة الجنسيات(المستثمر الأجنبي) وليست على الدول المضيفة، وتستند في هذا الشأن إلى العديد من المبررات والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:[1]

– صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات؛

– ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدول الأم بدلا من إعادة استثمارات في الدول المضيفة؛

[1] عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص14.

– قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛

– إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد تؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛

– قد يترتب على وجود الشركات لمتعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص توزيع الدخول وذلك بتقديم أجور مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية؛

– إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة من خلال:

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على الدول أجنبية؛
- خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول والدولة الأم للشركات الأجنبية؛

وقد تمارس الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط السياسية على الأحزاب السياسية في الدول المضيفة.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة على بعضها البعض، وأيضا نظر لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها.

ومن ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تري بأن تدفق رأس المال على أنه استجابة الاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال المتدفق إلى المناطق التي تحصل على أعلى عائد، حيث كان أولين(1933)أول من قدم شرحاً لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير و استيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، فمع افتراض وجود سوق المنافسة كاملة، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق إلى أخر[1].

[1]رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العصر"، المكتبة العصرية، ط1، 2007، ص39.

وقد تم أيضا تحليل الاستثمار الأجنبي على يد ماكدوجال (1960) وأيضا كبمب (1961-1964)حيث أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في نهاية هي ندرة رأس المال بالخارج ولهذا فإن إنتاج رأس المال (أي العائد) سيكون مرتفع[1].

بخصوص تقييم النظرية النيوكلاسكية فإنها قد فشلت لأسباب عديد أهمها:[2]

- لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر فأسباب وأثار كلا من لنوعين من الاستثمار لابد أن تختلف؛

- قيام النموذج النيوكلاسيكي شرح تحركات رأس المال ولكن لم يشرح لماذا يقوم عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة للتصبيح شركات متعددة الجنسيات، في حين لا يقوم بذلك البعض الأخر من الشركات؛

- فشل النظرية النيوكلاسكية بشكل تدرجي في التعامل مع الواقع، فافتراضات أولين عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولاً في الحقبتين لظهورها، ولكن وبعد عشرون عاماً أصبح واضحا إن مثل هذه النظرية غير قادر على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر والتي في تغير وتطور مستمر؛

- قيام تلك النظرية على افتراض المنافسة كاملة وغياب تكلفة لانتقال وعدم كمال المعلومات فقد فشلت في أن تتعامل مع الواقع الاقتصادي لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، الأولى هذه الافتراضات هي غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول؛

[1] خيالي خيرة، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية-مع إشارة إلي حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، دفعة،2015-2016، ص ص 19-20.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص40.

كما تفرض أيضا الشركات المحلية في الدول المضيفة ليست لها قدرة على منافسة الشركات الأجنبية في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو حتى الوظيفية (مستوى الإدارة، المستوى التكنولوجيا، توافر الموارد المالية)[1]. فالشركات متعددة الجنسيات تتمتع بقوة نسبية عند المقارنة مع الشركات الوطنية، وبذلك فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة حسب نظرية عدم كمال الأسواق يعتمد على وجود عامل على الأقل من العوامل التالية:[2]

– تفوق الشركات متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا؛

– توافر المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية في الشركات متعددة الجنسيات بدرجة أكثر كفاءة من مثيلاتها في الشركات الوطنية؛

– اعتماد الشركات المتعددة الجنسيات على وفرات الإنتاج بحجم كبير؛

– وجود تسهيلات و امتيازات الجمركية وضريبية ومالية ممنوحة من حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات؛

– ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقا أمام تصدير منتجات تلك الشركات في الدولة المضيفة للدولة المضيفة عبر التجارة الدولية.

وبخصوص الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق وربوك وسيم وندس ما يلي:[3]

– إن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الإنتاجية كوسيلة للاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بإنتاج أو التسويق.

[1] خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] منصوري الزين، "تشجيع الاستثمار وأثره علي التنمية الاقتصادية"، دار الراية، ط1، الأردن، 2012، ص 284.

[3] دريد محمد أحمد، "الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات"، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016، ص150.

رابعا: نظرية الحماية

يقصد بالحماية هنا كافة الممارسات الوقائية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويقية أو الإدارة عموما إلي أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، فالشركات المتعددة الجنسيات تطبقا لنظرية الحماية تستطيع تعظيم فوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل البحوث، والابتكار وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة خاصة بها[1].

وبخصوص الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية وتتمثل في ما يلي: [2]

– إن ممارسات الحماية من الممكن أن يتحقق بأساليب بديلة متاحة لأن قد يكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، علي سبيل المثال يوجد لآن ضوابط لحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها على مستوى العالم، تضمنها مواثيق متفق عليها ويقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة أما الأخر فيمثل منظمات دولية مستقلة؛

– إن نظرية الحماية تتركز بصورة مباشر على دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة الأم ومن ثم فهي تعطي اهتماما أقل علي الإجراءات أو الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية؛

– إن نظرية الحماية تتركز بصورة مباشر على دوافع الحماية للشركات متعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخل الشركة الأم ومن ثم فهي تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات أو الضوابط والسياسيات الحكومة الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.

[1] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص 253.

[2] دريد محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص153.

خامسا: نظرية دورة حياة المنتج

تتناول هذه النظرية دورة حياة المنتج الدولي والتي يمكن أن تقدم تفسيرا لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنها تلقي الضوء علي دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية ومن أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة[1].

الشكل رقم(01) : دورة حياة المنتج الدولي

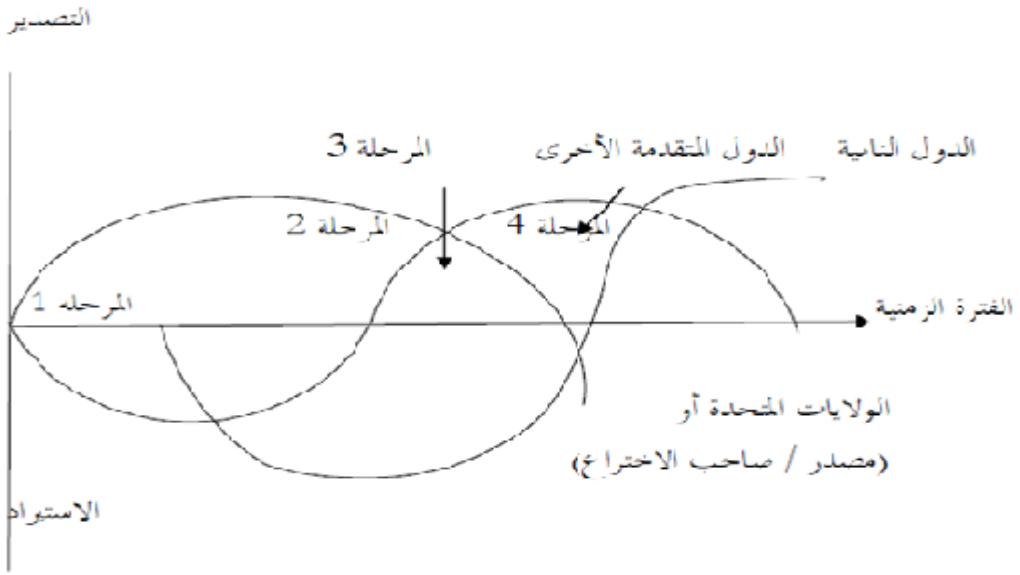

المصدر: عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الاستثمار الدولي"،المكتب العربي الحديث، ط1، مصر، 1991، ص56.

[1] عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سبق ذكره، ص 54.

وتنطوي نظرية دورة الحياة المنتج على أربعة مراحل أساسية كما يلي:[1]

- **المرحلة الأول:** وتشمل هذه المرحلة بداية إنتاج وتصدير المنتج أو السلع عن طريق الولايات المتحدة وتزايد قوتها التصديرية لهذه السلعة لكل من الدول المتقدمة والنامية معاً.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة بدء الإنتاج السلعة المنتج من الدول الأجنبية المتقدمة الأخرى غير الولايات المتحدة.
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة تنافس الدول النامية على إنتاج السلعة وتصديرها.
- **المرحلة الرابعة:** مرحلة بدء الولايات المتحدة في استيراد نفس السلعة من الدول الأخرى (المتقدمة أو النامية)التي كانت بمثابة العميل الأصلي لهذه السلعة.

سادسا: نظرية الموقع

تركز هذه النظرية على اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية...إلخ، الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات،أو بمعنى أخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعة أو البيئية تؤثر علي قرار إقامة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، نظر التأكيد هذه العوامل وارتباطها بتكاليف إقامة الاستثمار وإنتاجه وتشغليه وتسويقه وإدارته والتي من بينها[2]:

- **العوامل ذات الصلة بالتكاليف:** كالقرب من المواد الأولية والأيدي العاملة انخفاض تكلفة العاملة ومدى انخفاض تكاليف النقل والمواد خام والسلع؛

- **العوامل التسويقية والسوق:** ولمتمثلة بدرجة المنافسة في الأسواق وكالات الإعلان معدل نموها أو الرغبة في المحافظة على المتعاملين، والاحتمالات التسويق الخارجي؛

- **الإجراءات الحمائية وضوابط التجارة الخارجية:** التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الاستيراد؛

[1] عبد السلام أبو قحف، " اقتصاديات الاستثمار الدولي"،المكتب العربي الحديث، ط1، مصر، 1991، ص 82.
[2] فليح حسن خلف، "التمويل الدولي "، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، 2004، ص 183.

- **الحوافز والتسهيلات:** التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذبها؛

- عوامل أخرى ترتبط بالأرباح والمبيعات المتوقعة والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال ومدى توفر الثروات الطبيعية وغير ذلك.

سابعا: نظرية الموقع المعدلة

وتعتبر هذه النظرية امتداد لنظرية الموقع، أي أنها تتماثل معها، ولكنها تجري تعديلاً عليها إذا تحتوي على العديد من المحددات فيما يخص الاستثمارات الأجنبية، ويري أصحاب هذه النظرية أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، المجموعة تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية فهي العوامل لدافعة، وأخيراً تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الضابطة[1].

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة دوافع تساهم في اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تختلف بين دوافع المستثمر الأجنبي ودافع الدول المضيفة التي تتمثل في ما يلي:

أولا: دوافع الاستثمار الأجنبي بالنسبة للمستثمر الأجنبي

وتتمثل في ما يلي:

- **دافع الحصول على الموارد الطبيعية:** إن دافع الحصول على الموارد الطبيعية جعل المستثمر الأجنبي يبحث عن المتوقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الأولية لزيادة أرباحه وتقليل التكاليف الإنتاج، فالمنافسة العالمية بين المستثمرين الأجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة علي مصادر المواد الخام أو المواد الأولية.[2] وذلك من أجل السيطرة على مختلف الأسواق الدولية و احتكار المواد الطبيعية.

[1] فليح حسن خلف، المرجع سبق ذكره، ص 184.

[2] عبد الكريم كاكي، " الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مكتبة العصرية، ط1، لبنان، 2013، ص 41.

– **دافع البحث عن الأسواق:** ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينات من القرن العشرين أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات وتدخل دوافع البحث عن الأسواق أساسا ضمن الدوافع المحركة لأنشطة العمليات المتممة للإنتاج في الخارج، حيث تعوض تلك الأنواع من الاستثمارات الواردات [1].

– **دافع البحث عن الكفاءة في الأداء:** هناك أيضا دافع السعي إلى تحقيق الكفاءة في الأداء من طرف الشركات متعددة الجنسية وينطبق أساسا على الاستثمارات في مجال عمليات التجهيز أو المرحلة المبكرة لتجهيز وتصنيع المعادن حيث تسعي الشركات غير الوطنية إلى استغلال الفوارق في تكاليف الإنتاج بين البلدان بهدف زيادة ربحية، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية علي تجارة الدولة المضيفة كما يؤدى إلى تنويع صادراتها فضلا عن أثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد الكثير من مداخلات الإنتاج[2].

– **دافع البحث والسعي إلي حيازة الأصول الإستراتيجية:** للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة بالنسبة للشركات الأجنبية التي تظهر من خلال دوافع السعي إلى حيازة الأصول الإستراتيجية فقد تستثمر الشركات من أجل حيازة الأصول الإستراتيجية في شكل الحصول على الدراية العملية والتكنولوجيا، من الشركات أخرى أو من موردي التكنولوجيا المتخصصة أو من أجل التعجيل بالارتقاء بمستواها لتحتل مكانة عالمية من خلال وصولها إلى موارد وقدرات وأسواق الشركات التي تشتريها[3].

[1] أشرف السيد حامد قبال، "الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته في الاقتصاد العالمي"، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2013، ص24.

[2] مرجع نفسه، ص42.

[3] مرجع نفسه، ص ص43 – 44.

ثانيا: دوافع الاستثمار الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة

وتتمثل في ما يلي:[1]

– **تمويل التنمية:** للاستثمار الأجنبي المباشر أثر مهم في سد فجوة الموارد المحلية، بين الاستثمار والادخار المحلي وفجوة المهارات، ويعتبر هذا الأمر معيار أهما بين الموارد الوطنية المطلوبة وحجم الموارد الفعلية المتوفرة.

بالإضافة إلى دوره في سد فجوات في المهارات الفنية، وتدريب العاملين والمديرين الوطنيين، ونقل الفن الإنتاجي إلى الدول المضيفة، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الخط الناقل لأحدث التقنيات والابتكارات الحديثة سواء كانت منتجات أم وسائل فنية وخبرات.

– **زيادة الإنتاج والتوظيف:** يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة إيجابية في الإنتاج والتوظيف، حيث توجد لدى المستثمر الأجنبي الخبرة في النشاط الاقتصادي ومعرفة أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية، وبذلك سيكون أكثر قدرة وكفاءة في تنفيذ المشروعات في الدول المضيفة مما يؤدى إلى خلق فرص عمل و مدا خيل أكثر جديدة وتزداد العمالة مع تصدير السلع الكثيفة العمالة نسبيا خاصة في الدول التي تعتمد على دالة إنتاج كثيفة لعنصر العمل.

– **الأثر على ميزان المدفوعات:** ينعكس الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع العملات الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعات المحلية ، وفي مرحلة تالية يساهم في تحقيق القلة في النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث يساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطني، وقد يفوق هذا الأثر من حيث الأهمية الأثر السلبي الذي يشركه تحويل رأس المال إذا يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى الدول العالم، أو إعادة التصدير إلى الدول الأم.

[1] باسم حمادي الحسن، "الاستثمار الأجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد"، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2014، ص– ص،37–42.

- **تحديد البنية الداخلية في الدول:** إن كون الاستثمار الأجنبي المباشر حرا ومشروطا في آن واحد يساهم في تحديد البنية الداخلية في الدولة المضيفة فهو يساعد على تفكيك الأوضاع غير المستقرة لأنه يتحرك نحو الدولة التي تعتمد بتحقيق أوضاع سياسية وقانونية وإدارية شفافة ومستقرة ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحديد البنية الداخلية للدولة المضيفة.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي

يتأثر الاستثمار الأجنبي بمجموعة من العناصر والعوامل والأوضاع التي تحدد نجاحه وفيما يلي أهم هذه المحددات:

أولا: محددات ذات طابع اقتصادي

أهمها ما يلي:

- **الاستقرار الاقتصادي:** يعتبر الاستقرار من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين، حيث يعد هذا الاستقرار من أهم المؤثرات في القرار الاستثماري، فتكون أول الخطوات للمشروعات الأجنبية المباشرة التأكد من هذا المناخ الاستثماري وذلك من حيث وجود قيود المراقبة العملة وسهولة، أو صعوبة الإجراءات الحكومية، وقوانين الاستيراد و التصدير والسماح للمستثمر الأجنبي بالتملك، ومدى الانفتاح الاقتصادي وتفاعله ضمن الأطر الإقليمية والدولية بالإضافة إلى استقرار المؤشرات الكلية كتلك المتعلقة بأوضاع الميزان التجاري والموازنة العامة وميزان المدفوعات من حيث العجز أو الفائض، ومعدل التضخم والبطالة[1]، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التي تصور وتوضح الوضع حول درجة الاستقرار الاقتصادي.

- **حجم السوق واحتمالات النمو:** يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدى إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2005، ص69.

فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية، وقد بينت الدراسات أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية[1].

– **الحوافز المالية والتمويلية:** تلعب حوافز الاستثمار التي تقدمها الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل في:[2]

الحوافز المالية: هدفها الأساسي إعفاء أو تخفيض العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي واستناد علي أساس تخفيضات الضريبية أو خصمها ويمكن تصنيف مشروعات الحوافز الضريبية إلي مشاريع مبنية علي الربح، ومشاريع مبنية علي الاستثمار الرأسمالي، ومشاريع مبنية علي الاستيراد، ومشاريع مبنية على التصدير.

الحوافز التمويلية: ويتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال مباشرة إلى المنشآت بهدف تمويل استثمارات أجنبية جديدة وعمليات معينة أو لاستعادة تكاليف رأس المال أو العمليات.

وتتمثل أنواع الحوافز التمويلية والمواجهة للاستثمار الأجنبي المباشر، العون الحكومي الاعتماد الحكومي بأسعار فائدة مدعومة، والمشاركة الحكومية في رأس المال والتأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية.

ثانيا: محددات مرتبطة بالاستقرار السياسي: يؤثر المحيط السياسي بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي، لأن وجود نزاعات سياسية من تعاقب الحكومة وانقلابات وحروب أهلية يؤدى إلى تراجع ثقة المستثمرين الأجانب[3].

---

[1] أميرة حسب الله محمد، المرجع سبق ذكره، ص ص31– 32.

[2]سيلمان عمر عبد الهادي، "الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص32.

[3] لطيفة كلافي، "أثر السياسية المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، مصر،2017، ص 133.

ويعتبر أهم عامل يؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا تسعي الدول إلى الحفاظ على استقرارها السياسي.

ثالثا: محددات مرتبطة بالجانب التشريعي والتنظيمي للاستثمار: إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار لابد من وجود قانون موحد للاستثمار تتسم بالوضوح والاستقرار و الثقافية، بإضافة إلى وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: التأميم، نزع الملكية...إلخ والأقسام بنظام قضائي قادر على حل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاية عالية[1].

حيث أنه كلما توفرت المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب بالإضافة إلى وجود إطار قانوني شفاف وعادل يؤدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا: محددات ذات طابع اجتماعي وثقافي: تعتبر عملية إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط الاجتماعي والثقافي في البلد المضيف من أهم الاعتبارات في جذبه خاصة إذا تعلق الأمر بالنقابات لأن الصراعات النقابية تؤثر بشكل مباشر في عملية جذب الاستثمار الأجنبي[2]، لذلك تعمل الكثير من الدول في العالم إلى إدخال المرونة في قوانينها وعلاقاتها الخاصة بالعمل والعمال من أجل جعل سوق العمل جاذبة للاستثمار الأجنبي.

[1] أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] لطيفة كلافي، مرجع سبق ذكره، ص135.

المبحث الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشر و تتعدد تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، وتنقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى عدة أنواع أهمها الاستثمارات المشتركة والاستثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

المطلب الأول: الاستثمار المشترك

يعرف على أنه الاستثمار"الذي يشارك فيه طرفان، أو شخصيتان معنويتان، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية...إلخ"[1].

– حيث "ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في الدول الأجنبية، ويكون أحد الأطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليها"[2]. لذلك يرى بعض الاقتصاديين" أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف المحلي (وطني) سواء كان شركة قائمة أو غير ذلك للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة، أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشترك، وهذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر تميزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع"[3].

من خلال ما سبق يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن يقوم على جوانب التالية:[4]

– إنفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما (وطني) والأخر(أجنبي) لممارسة نشاط معين في البلد المضيف؛

– إن الطرف المحلي (الوطني) قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛

---

[1] عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، "إدارة الاستثمار الأجنبي"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، مصر، 2016 ، ص126.

[2] عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الإدارة والاستثمار"، الدار الجامعية، لبنان، 1993، ص228.

[3] عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية "مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 2003، ص16.

[4] المرجع نفسه، ص17.

– يتم تحويل الشركة الوطنية إلى شركة استثمار أجنبي عند قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من الشركة الوطنية؛

– إن المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع، أو العلامات التجارية.

أولا: مزايا الاستثمار المشترك

1- من وجهة نظر الدول المضيفة

تتمثل مزايا الاستثمار المشترك بصفة عامة في:[1]

– يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجية؛

– خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى؛

– تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد؛

– تنمية قدرات المديرين الوطنين وخلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية المختلفة بالدول المضيفة؛

– تتمكن الدول المضيفة في ظل هذا النوع من الاستثمار من ممارسة دورا مهما في الرقابة على المشاريع القائمة؛

– بالنسبة للدول النامية بصفة خاصة فهو يساهم في تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استغلال هذه الدول عن الدول المتقدمة؛

– خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال.

[1] عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سبق ذكره، ص17.

2- من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

وتتمثل في ما يلي:[1]

- يساعد هذا الشكل من أشكال الاستثمار على السرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف، وإنشاء قنوات للتوزيع وحماية مصادر المواد الخام والأولية للشركة الأجنبية؛

- يساعد الاستثمار الطرف الأجنبي في تقليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية فيما يخص الحصول على القروض المحلية، المواد الأولية...الخ خاصة إذا كان المستثمر المحلي شركة تابعة للقطاع العام؛

- كما يعمل في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة لإنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا؛

- الاستثمار المشترك يعتبر وسيلة للتغلب على القيود التجارية، و الجمركية المفروضة على الدول المضيفة،

وبتسهيل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء؛

- إن وجود طرف محلي وطني في مشروع الاستثمار المشترك يسهل أمام المستثمر الأجنبي حل العديد من المشكلات الخاصة باللغة والعلاقات العمالية وغيرها من المشاكل الاجتماعية، والثقافية الأخرى التي تواجه كافة الأنشطة الوظيفية للمستثمر الأجنبي؛

- تقليل الأخطار التي قد تحيط بمشروع الاستثمار خاصة إذا كان الطرف المشاركة هو الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة.

[1] للمزيد من المعلومات راجع في ذلك:

- عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سبق ذكره، ص19.
- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الإدارة والاستثمار"، مرجع سبق ذكره، ص ص232- 233.

ثانيا: عيوب الاستثمار المشترك

1- من وجهة نظر الدول المضيفة

وتتمثل في ما يلي:[1]

- انخفاض القدرة المالية للمستثمر المحلي قد يؤدى إلى صغر حجم المشروع المشترك مما يقلل إسهامات هذا الأخيرة في تحقيق أهداف الدولة الخاصة بزيادة فرص التوظيف، إشباع حاجة السوق المحلي من منتجات، التحديث التكنولوجي؛

- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا فضل الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار؛

- مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية لرأس المال الأجنبي، وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها مما ذكر سابقا أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي؛

- إن تحقيق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المختلفة؛

- نتائج المؤسسة المشتركة تتأثر كثيرا بسياسة أسعار المؤسسة (المؤسسة الأجنبية) فيمكن لهذه الأخيرة تزويد المشروع المشترك بمواد وتجهيزات استثمارية وتحصل في المقابل على دخل مالي على عدة أشكال مما يسمح لها بتحقيق مداخل وعوائد من المؤسسة الوطنية حتى في حالة عدم تحقيق أرباح.

[1] للمزيد من المعلومات ، راجع في ذلك:
- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الإدارة والاستثمار"، مرجع سبق ذكره، ص229.
- عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، مرجع سبق ذكره، ص127.

2- من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

وتتمثل فيما يلي:[1]

- احتمال نشوء تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار المحلي والأجنبي؛

- يحتاج إلى رأس مال كبير نسبيا؛

- في الحالة التي يكون فيها الطرف المحلي متمثلا في الحكومة فإنه من المحتل أن تضع قيود صارمة على تحويل أرباح الطرق الأجنبي إلى الدولة الأم؛

- ارتفاع درجة الخطر التجاري الناشئة عن احتمال محاولة الطرف الوطني إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية معينة وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستمرار في السوق المعني؛

- انخفاض قدرات المستثمر المالية قد تؤثر سلبا علي فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهداف طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، حيث لا يوجد شريك وطني لذلك تقوم هذه الشركات بنقل الإدارة والتنظيم والكوادر و التكنولوجيا ولآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات وتقديم ما تحتاج إليه من مساعدة، أو تسهيلات وغير ذلك مما يحتاجه المشروع[2].

[1] لمزيد من المعلومات راجع في ذلك:

- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2005، ص39.

- عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، مرجع سبق ذكره، ص ص131-132.

[2] عبد الرازق جهد حسين الجبوري، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، دار الحامد، ط1، الأردن، 2014، ص43.

كما أن هذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار[1].

أولا: مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي

1- بالنسبة للدولة المضيفة

وتتمثل في:[2]

- تدفق رؤوس الأموال إلى داخل الوطن؛

- إشباع حاجات السوق المحلي من السلع أو خدمات التي ينتجها المشروع؛

- زيادة الصادرات إذا كان المشروع موجه نحو الإنتاج لغرض التصدير ؛

- كما يعد هذا الشكل من أفضل أشكال نقل التكنولوجيا؛

- إن هذا النوع من الاستثمار يعتبر ورقة رابحة في تشجيع عملية الاستثمار الأجنبي وجذب المستثمر الأجنبي.

2- من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

وتتمثل في:[3]

- الحرية الكاملة في إدارة المشروع بمختلف أنشطته؛

- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها الناتجة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج؛

- يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب علي القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات.

---

[1] يحيي محمد جويدة، "المناخ الاستثماري بين المخاطر و التحديات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2017، ص25.

[2] لطيفة كلافي، "أثر السياسية المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، مصر،2017، ص101.

[3] عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، مرجع سبق ذكره، ص140.

ثانيا: عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي

1- بالنسبة للدول المضيفة

وتتمثل في:[1]

- الخوف من احتكار المشروع المملوك بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي للأسواق المحلية؛

- الخشية من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من أثار سلبية على المستوي المحلي والدولي في حالة تعارض المصالح بينها وبين الشركات الأجنبية.

2- من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

وتتمثل[2]:

- ضخامة رؤوس الأموال المتاحة لتمويل هذا النوع من الاستثمار بالمقارنة بالاستثمارات المشتركة؛

- تعرض هذه الاستثمارات للأخطار غير التجارية مثل، التأميم، المصادرة...الخ.

[1] عبد السلام أبو قحف، "السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سبق ذكره، ص ص44- 45.

خلاصة الفصل:

تسعى الدول عموما إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك تعمل جاهدة عل تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطاب المستثمر الأجنبي وذلك من خلال توفير الأرضية القانونية والسياسية والتشريعية ومختلف العوامل الأخرى القادرة علي جذب استثمارات أكثر نظرا للدور التمويلي التي تلعبه هذه الأخيرة للاقتصاديات خاصة منها النامية والمساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال زيادة القدرات الإنتاجية للدول ورفع مستويات النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي فيها.

الفصل الثالث:

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تهيئة الظروف المناسبة للحصول على أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من أجل تنمية اقتصادها، ولذلك كان لابد من دراسة الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ودراسة تدفقاته، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الإطار العام للاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار العام للاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد قامت الجزائر بوضع التركيبة القانونية والمؤسساتية للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الحوافز والضمانات الممنوحة لجذبه.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

قامت الجزائر بإصدار العديد من القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في إطار جملة الإصلاحات التي قامت بها الدولة كخطوة لتبني اقتصاد السوق وكانت البداية بعد الاستقلال مباشرة ليتم إصدار العديد من القوانين في هذا المجال والتي يمكن إدراجها من خلال مرحلتين هما:

أولا: المرحلة الأولى (1963 – 2000)

وتتضمن ما يلي:[1]

✓ **القانون رقم 63- 277 المؤرخ في 1963/07/26:** يعتبر أول قانون أصدرته السلطات الجزائرية حيث بموجبه تم منح الحرية للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر وذلك أمام انخفاض الموارد المالية المحلية وضعف الإمكانيات، حيث منحت لهم حرية الاستثمار، والتنقل والإقامة.

✓ **القانون رقم 66- 284 المؤرخ في 1966/09/15:** والمتعلق بالاستثمار الوطني والذي جاء لتحديد المبادئ التي يقوم عليها رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي، والضمانات والمنافع المترتبة عنه.

✓ **القانون رقم82- 11 المؤرخ في 1982/08/21:** والمتعلق بالاستثمار الخاص الوطني والذي منح للخواص حرية تأسيس شركات خاصة برأس مال لا يتجاوز 30 مليون دينار جزائري، حيث حدد نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49٪ من رأس مال الشركة.

[1]- فريدة معارفي، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000- 2010، عن الموقع farida.maarf@gmail.com، يوم 2018/05/20، ص03.

✓ **القانون رقم 86- 13 المؤرخ في 1986/08/19:** المتعلق بتأسيس شركات مختلطة بين المؤسسات العمومية بنسبة مساهمة 51٪ والمستثمرين الأجانب، مع استفادة هذا الأخير من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات.

✓ **قانون النقد والقرض 90- 10 الصادر في 1990/04/14:** بموجبه تم فتح المجال للاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله دون تخصيص، كما تم منح المستثمر الأجنبي غير المقيم إمكانية الاستثمار المباشر أو الشراكة مع المستثمرين المقيمين.

بالإضافة إلى القوانين السابقة تم إصدار عدة مراسيم تشريعية وتنفيذية وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، والتي تمثلت في:

- **المرسوم التشريعي 12- 93 الصادر في 1993/10/5:** بموجبه تم الغاء الفروقات بين المستثمر العام والمستثمر الأجنبي، وانشاء وكالة ترقية الاستثمار للترويج والتعريف بمناخ الاستثمار وتديم العديد من المزايا الضريبة والجمركية.

- **المرسوم التنفيذي رقم 95- 93 الصادر في 1995/03/25.**

- **المرسوم التنفيذي رقم 95- 06 الصادر في 25/ 1995/01.**

ثانيا: المرحلة الثانية (2001- 2016)

وتضمنت هذه المرحلة ما يلي:

✓**الأمر (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001:** خلال هذه المرحلة تم اصدار ما يلي:

لقد تضمن هذا الأمر مفهوما جديدا للاستثمار يتمثل فيما يلي[1]:

- إنشاء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال المؤسسة وذلك في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

[1] الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد47، 2001، ص 05.

كما تم إنشاء أجهزة مؤسساتية جديدة لتنظيم عملية الاستثمار والتي تتمثل في[1]:

إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تعويضا لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات.

إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

إنشاء صندوق لدعم الاستثمار

كما تضمن أيضا ما يلي[2]:

-المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.

- إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص.

- زيادة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية الممنوحة للمستثمرين.

- ضمان تحويل رأس المال المستثمر والأرباح الناتجة عن التنازل والتصفية.

✓ **الأمر (03-11) المؤرخ في 26 أوت 2003**

وأهم ما جاء في هذا الأمر والذي يتعلق بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي[3]:

-السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال.

- السماح لغير المقيمين بإنشاء مؤسسات مالية داخل الجزائر، حيث نصت المادتين 84 و85 من هذا الأمر أنه يمكن فتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية بالإضافة إلى منح ترخيص بفتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل.

[1] ميلود بوعبد، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة -1- الحاج لخضر، الجزائر، ص 51.

[2] المرجع نفسه، ص 52.

[3] المرجع نفسه، ص 53.

- ✓ **الأمر (06- 08)المؤرخ في 15 جويلية 2006**

بموجب هذا الأمر فقد تم إدخال بعض التعديلات في قانون تطوير الاستثمارات 2001 ولعل أهم ما جاء به أنه حدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم (01-03) ويعتبر أهم تعديل يتضمنه هو منح الوكالة أجل أقصاه 72 ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز[1].

- ✓ **المرسوم التنفيذي رقم (06- 355)المؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006**

والذي يتعلق بتعديل وتحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره[2].

- ✓ **المرسوم التنفيذي رقم (06- 356) المؤرخ في 09 أكتوبر 2006**

والذي يتعلق بتعديل صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها[3].

- ✓ **المرسوم التنفيذي رقم (07-08) المؤرخ في 11 جانفي 2007**

المتعلق بتحديد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا الواردة في الأمر (06-08).

- ✓ **الأمر رقم(09-01) المؤرخ في 22 جويلية 2009**

جاء في هذا الأمر أنه لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51٪ على الأقل من رأس المال[4].

- ✓ **الأمر رقم (16- 09)مؤرخ في 03 أوت 2016**

يتعلق بما يلي[5]:

[1] الأمر 06- 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47، ص11.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد64، ص12.

[3] المرجع نفسه، ص13.

[4] الأمر 09- 01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44، ص 04.

[5] الأمر 16- 09 المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46، ص 20.

- تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية كإنتاج السلع والخدمات.

- انجاز هذه الاستثمارات في ظل إبرام القوانين لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة.

- كما تخضع الاستثمارات قبل إنجازها من أجل الاستفادة من المزايا للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالإضافة إلى القوانين والتشريعات التي قامت الدولة بإصدارها لتطوير وترقية الاستثمار تم إنشاء هيئات رسمية مختصة بمتابعة ومراقبة الاستثمارات.

أولا: المجلس الوطني للاستثمار

أنشأ المجلس الوطني للاستثمار بموجب المادة 18 من الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في 22 أوت 2001 والذي يتعلق بتطوير الاستثمار، والمنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، حيث يتولى رئيس الحكومة رئاسته[1]. ويقوم بالمهام التالية[2]:

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولويته.
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند اليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار.
- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة.
- يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة.
- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا كل تعديل للمزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها.
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد ويوافق عليها.
- يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار.

---

[1] الأمر 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ اجراء دعم الاستثمار وتشجيعه.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001، وقد عرفتها المادة الأولى من الأمر 01- 03 على أنها: "مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".[1]

وتتولى الوكالة المهام التالية[2]:

- تسجيل الاستثمارات.
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
- تسهيل ممارسات الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
- الاعلام والتحسيس في مواقع الأعمال.
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها واعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

وتحتوي الوكالة على 4 مراكز تضم مجموعة المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، والتي تتمثل في[3]:

- **مركز تسيير المزايا:** ويكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات.
- **مركز استفتاء الإجراءات:** ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراء انشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.
- **مركز الترقية الإقليمية:** ويكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية.
- **مركز الدعم لإنشاء المؤسسات:** ويكلف بمساعدة ودعم انشاء وتطوير المؤسسات.

[1] الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz/index.php/ar/missions-de -l-andi

[3] الأمر 16- 09 المؤرخ في أوت 2016، مرجع سبق ذكره، ص 23.

ثالثا: الشباك الوحيد اللامركزية

الشباك الوحيد اللامركزي هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أنشأ هذا الشباك على مستوى الولاية ويضم بالإضافة إلى إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار[1].

ويتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، ولهذا الغرض يؤهل ممثلو الإدارات والهيئات الموجودين على مستوى المراكز لتسليم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستوياتهم، وتقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وتكوين الشركات. كما يكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإدارتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يوجهها المستثمرون. وباستلام ملف تسجيل المستثمرين وتسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الإدارات والهيئات المتمثلة داخل مختلف المراكز وتوجيهها للمصالح المعنية وحسن انهائها[2].

رابعا: الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار

تهتم هذه الوزارة بترقية الاستثمار وبعمليات الخوصصة، مما يترجم الإدارة السياسية القوية، كما تقوم باقتراح سياسة واستراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار بالإضافة إلى المتابعة الميدانية لجميع أنشطة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. مع العلم أنه لا توجد هيئة منفصلة مكلفة بالاستثمار الأجنبي فقط. مما يؤدي أحيانا إلى التداخل في الصلاحيات بين الوزارة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[3].

بعد التطرق إلى الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار في الجزائر، يمكن إعطاء بعض الملاحظات حيث أنه كما أشير سابقا لا توجد هيئات مختصة بالاستثمارات الأجنبية فقط، مما يحدث تداخل في الصلاحيات

---

[1] الوكالة الوطنية للإستثمار، www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi.

[2] المرجع نفسه.

[3] أميرة بحيري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي – دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 2000- 2014" أطروحة دكتورة، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة -1-، الجزائر، 2016-2017، ص125.

يبين الهيئات الموجودة حاليا، فعلى سبيل المثال[1]:

- تداخل في الصلاحيات بين المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين، هذا التداخل غالبا ما يؤدي إلى قراءات مختلفة، كما أن عملية الاستثمار تتطلب وجود مركز قرار واحد وشفافية تامة.

- تداخل في الإسناد بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار، حيث يلاحظ تشابه بل تطابق تام بين مهام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ومهام المدرية العامة للاستثمار بالوزارة.

- تحديد الوصاية في الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار أمر في غاية الأهمية، ويظهر ذلك جليا في حالة وجود نزاع يتعلق بالقرارات المتخذة مع المستثمرين الأجانب.

المطلب الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتمثل الضمانات والحوافز التي أقرتها الجزائر والمتعلقة بحماية وتشجيع الاستثمارات المنصوص عليها قانونيا، فيما يلي:

أولا: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد نص القانون رقم 16- 09 المتعلق بترقية الاستثمار على مجموعة من الحوافز الممنوحة للاستثمار على مجموعة من الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

1- المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

وتنص المادة 12 من القانون رقم 16-09 على المزايا المحددة التي تستفيد منها الاستثمارات المعنية والتي تتمثل في[2]:

[1] أميرة بحيري، مرجع سبق ذكره، ص125.

[2] المادة 12 القانون، رقم09-16، مرجع سبق ذكره، ص19.

1-1: مرحلة الإنجاز

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة. فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجابية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداءا من تاريخ الاقتناء.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

1-2: مرحلة الاستغلال

بعد ثلاث سنوات من الشروع في مرحلة الاستغلال يحصل المستثمر على:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض بنسبة 50% من مبالغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2- المزايا الممنوحة للاستثمارات القائمة في مناطق الجنوب والهضاب العليا

كما نصت المادة 13 من القانون رقم 16- 09 على المزايا الممنوحة للاستثمارات القائمة في مناطق الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة[1]:

2-1: مرحلة الانجاز

- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.
- التخفيض من مبالغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل انجاز مشاريع استثمارية.

[1] المادة 13، لقانون رقم 09- 16، مرجع سبق ذكره، ص20.

2-2: مرحلة الاستغلال

تمنح نفس المزايا الممنوحة في المادة 12 باستثناء الخفيض المتعلق بمبلغ الاتاوة لمدة عشر سنوات.

وفيما يتعلق بمنح مزايا لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دينار يجب أن يخضع للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار[1].

3- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب شغل

تمنح نفس المزايا المذكورة في المادة 12 و13 لفائدة النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والفلاحية[2]. كما ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج مناطق الجنوب والهضاب العليا من 3 سنوات إلى 5 سنوات عندما تنشأ أكثر من 100 منصب شغل دائم. خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر[3].

4- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

وتتضمن المزايا الاستثنائية ما يلي[4]:

تمديد مدة مزايا الاستغلال من 3 سنوات إلى فترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.

منح اعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والاعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذلك التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز للمدة المتفق عليها.

يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات أو ضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في اطار الأنشطة الصناعية الناشئة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

---

[1] المادة 14، القانون رقم 09-16، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] المادة 15، القانون رقم 09-16، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] المادة 16، القانون رقم 09-16، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[4] المادة 18، القانون رقم 09-10، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ثانيا: الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منحت الجزائر للمستثمر الأجنبي بعض الضمانات والتي تتمثل في[1]:

يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، اللجوء للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ابرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكم.

من جهة أخرى تستفيد من ضمان تحويل رأسمال مال المستثمر والعائدات الناجمة عنه الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتم التنازل عنها لصالحه.

كما تتمتع الدولة بحق الشفاعة على كل التنازلات عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من قبل أو لفائدة الأجانب.

يشكل تنازل غير مباشر عن شركة خاضعة للقانون الجزائري التنازل بنسبة 10% أو أكثر عن أسهم أو حصص اجتماعية لشركة أجنبية تحوز مساهمات في الشركة الأولى المذكورة.

[1] راجع في ذلك إلى :

- المادة 24، القانون 09-16، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- المادة 25، القانون رقم 16-09، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- المادة30، القانون رقم 09-16، مرجع سبق ذكره، ص 22.
- المادة 31، القانون 09-16، مرجع سبق ذكره، ص 22.

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

عملت الجزائر كغيرها من الدول النامية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة تدفقاتها بمختلف أشكالها سواء حسب نطاقها الجغرافي أو حسب قطاع نشاطها.

المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

تبذل الجزائر مجهودات كبيرة في تحسين مناخ أعمالها من أجل الحصول على مؤشرات اقتصادية جيدة تمكنها كسب ثقة المستثمرين

أولا: المؤشرات الاقتصادية الكلية

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم المعايير التي يقيس مدى توازن اقتصاد الدول، حيث تم التطرق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال سنة 2016، والتي تتمثل في:

1. الناتج المحلي الاجمالي: 173.9 مليار دولار سنة 2016. الناتج المحلي الاجمالي للفرد: 4136.9 دولار

2. التضخم:4.8 عام 2016، معدل البطالة: 12.1.

3. ميزان الحساب الجاري: 12.3،

4. اجمالي الصادرات: 40.7 مليار دولار. اجمالي الواردات: 61.6 مليار دولار.

5. معدل البطالة: 12.1٪.

6. معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 1.4

7. **البنية التحتية:** تتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان التي تملك بنية تحتية جيدة مثل المطارات والموانئ والطرقات ...الخ، أهم ما تمتلكه الجزائر:

- **النقل الجوي:** يوجد في الجزائر 136 مطارا، 13 منها ترقي للمقاييس الدولية، كما ان شبكة النقل الجوي الداخلية جيدة، حيث ان 45 من هذه المطارات ذات مدرجات معبدة، و82 مطارا ذات المدرجات الغير المعبدة[1].

- **النقل عبر الطرقات:** يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر ب :112039كلم المرتبة 40 عالميا، والثالثة افريقيا بما في ذلك 57329كلم من الطرق الوطنية أهمها شرق غرب[2].

- **الموانئ:** تستهلك الجزائر 45 ميناء 12 للصيد والتجارة وفي (الجزائر، عنابة، بجاية، بني صاف، دلس، جن جن، الغزوات، جيجل، مستغانم، وهران، تنس) وميناءين اثنين مختصين في المحروقات (سكيكدة، ارزيو)[3].

- **الاتصالات السلكية واللاسلكية:** ارتفع عدد متعاملي الهاتف الثابت والمحمول الذي ارتفع من 42.76 مليون سنة 2013 إلى قطاع الاتصالات[4].

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية المركب

تعتمد بعض المنظمات الإقليمية والعالمية في تحليل مناخ الاستثمار لدول العالم على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتي تتمثل في:

1- مؤشر بدأ المشروع

يتكون مؤشر بدأ المشروع من أربع مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة، والفترة الزمنية لإنجاز كل الإجراءات، وتكلفة إنجاز كل الإجراءات كنسبة من نصيب كل فرد، والحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.

[1] يحي سعدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص194.

[2] أميرة بحيري، مرجع سبق ذكره، ص125.

[3] المرجع نفسه، ص126.

[4] المرجع نفسه، ص126.

الجدول رقم(01): مؤشر بدأ المشروع في الجزائر لسنة 2016

عدد الإجراءات	12
الوقت(أيام)	20
التكلفة (٪متوسط الدخل الفردي)	11.1
الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (٪متوسط الدخل الفردي)	9.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Doing Business Data.www.doingbusiness.org

من خلال الجدول رقم السابق نلاحظ أن تأسيس المشروع في الجزائر يتطلب 12 إجراء في غضون 20 يوم وبتكلفة تمثل 11.1٪ من متوسط الدخل الفردي، بينما نجدها في بعض الدول الأخرى تأخذ قيم أقل.

2- مؤشر استخراج تراخيص البناء

يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في: عدد الإجراءات اللازمة لإصدار تراخيص البناء، والمدة الزمنية لاستصدار تراخيص البناء والتكلفة الرسمية كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني ومؤشر رقابة الجودة.

الجدول رقم(02): مؤشر استخراج تراخيص البناء في الجزائر لسنة 2016

عدد الإجراءات	17
الوقت (أيام)	130
التكلفة (٪متوسط الدخل الفردي)	0.9
مؤشر رقابة جودة البناء (0- 15)	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Doing Business Data.www.doingbusiness.org

نلاحظ أن عدد إجراءات ترخيص البناء في الجزائر تقدر بـ 17 إجراء خلال مدة 130 يوم وهي مدة طويلة إلا أن هذا المؤشر قد سجل تحسنا ملحوظا حيث احتلت الجزائر المرتبة 77 بعدما كانت 122 سنة 2015.

3- مؤشر تسجيل الممتلكات العقارية

يقيس هذا المؤشر مرونة القوانين التي تحكم عملية تسجيل أو نقل الملكية العقارية. ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية، هي: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية العقار، الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل، والتكلفة الرسمية كنسبة من قيمة العقار ومؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي.

الجدول رقم(03): مؤشر تسجيل الممتلكات العقارية في الجزائر لسنة 2016

عدد الإجراءات	10
الوقت (أيام)	55
التكلفة (٪متوسط الدخل الفردي)	7,1
مؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي(0- 30)	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Doing Business Data.www.doingbusiness.org

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تسجيل الممتلكات العقارية في الجزائر يحتاج لـ10 إجراءات في مدة 55 يوم بتكلفة تقدر 7,1 من قيمة العقار.

4- مؤشر حماية المستثمر

ويتكون هذا المؤشر من: مؤشر الإفصاح ومؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء ومؤشر قوة حماية المستثمرين، وتتراوح قيم المؤشرات الثلاثة السابقة بين الصفر و العشرة حيث تشير القيمة الأعلى إلى دلالات إيجابية ومستويات أفضل.

الجدول رقم(04): مؤشر حماية المستثمر في الجزائر لسنة 2016

مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	3,3
مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (0-10)	3,3
مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	3,3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Doing Business Data.www.doingbusiness.org

من خلال ملاحظة الجدول نجد أن قيمة المؤشرات الفرعية الثلاثة هي 3,3 من 10 وهي قيمة ضعيفة جدا.

5- مؤشر إنفاذ العقود

ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية: الفترة الزمنية للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي، والتكلفة الرسمية ونوعية الإجراءات القضائية.

الجدول رقم(05): مؤشر إنفاذ العقود في الجزائر لسنة 2016

الوقت (أيام)	630
التكلفة(٪ من قيمة المطالبة)	19,9
نوعية الإجراءات القضائية(0- 18)	5,5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Doing Business Data.www.doingbusiness.org

من خلال الجدول السابق نجد أن مدة الفصل في القضايا التجارية في الجزائر تصل إلى 630 يوم وبتكلفة 19,9 من قيمة المطالبة بالإضافة إلى سوء نوعية الإجراءات القضائية التي بلغت 5,5 من نقطة 18

من خلال ملاحظة نتائج المؤشرات المركبة نلاحظ أنه وبالرغم من مجهودات الدولة في تحسين مناخها إلا أنها تحتل مراتب متأخرة في ترتيبها.

المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

يعتبر سبب انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000- 2016 بسبب القوانين المنظمة والمحفزة لعملية الاستثمار.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

ولقد عرفت هذه التدفقات منحنى تصاعدي منذ سنة 2000، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الـ جدول رقم(06): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000- 2016.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم التدفق	438	11960	1065	634	882	1081	1795	1562	2280
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
حجم التدفق	2746.4	2264	2580	3052	2661	1488	**-587.3**	1546	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، الكويت،ص60.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، الكويت،120.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012، الكويت،ص98.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009،الكويت، ص280.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006،الكويت،ص221.

الشكل رقم(02): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000- 2016

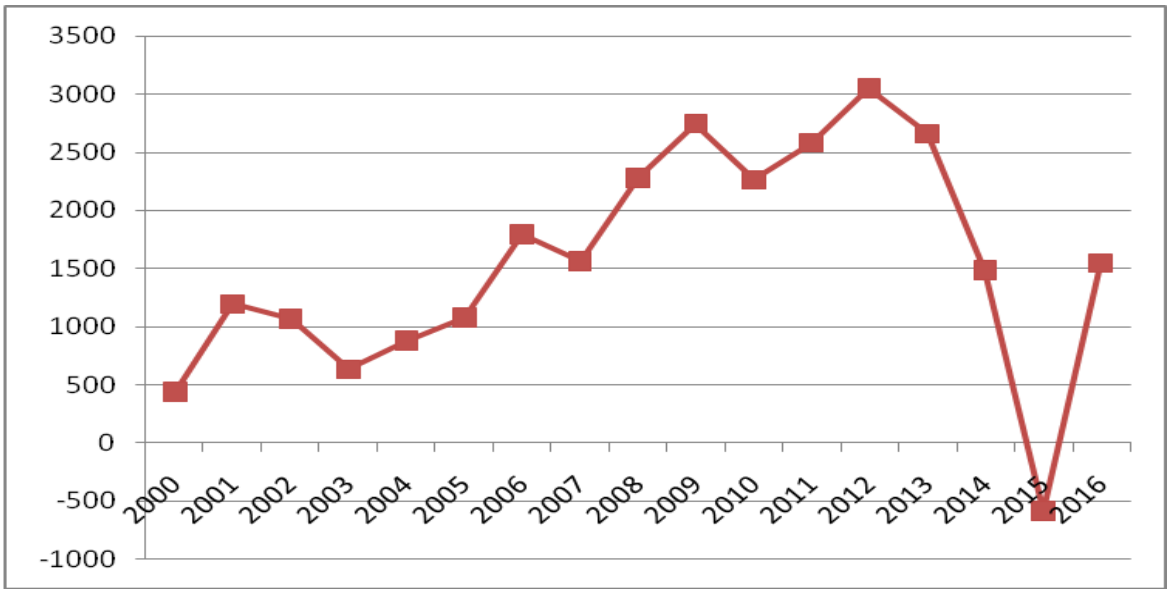

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 06.

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 نلاحظ أنه قدر خلال سنة 2000 ب 438 مليون دولار ليتضاعف إلى ما يقارب ثلاث اضعاف خلال سنة 2001 حيث قدر ب 1196 ويعود ذلك إلى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أورسكوم المصرية، وخوصصة مركب الحجار لفائدة شركة اسيات الهندية، بالإضافة إلى العقود المبرمة بين شركة سوناطراك والعديد من الشركات البترولية الأجنبية. وذلك نتيجة لما جاء به قانون 2001 من إجراءات تحفيزية أكثر لصالح المستثمرين[1].

أما سنة 2003 تراجعت التدفقات الواردة إلى الجزائر نوعا ما لتصل إلى 634 مليون دولار لكن بداية من 2004 عرفت التدفقات الواردة ارتفاع نوعا ما مقارنة بالنسبة السابقة حيث بلغت 882 مليون دولار ليستمر تطور هذه التدفقات خلال السنوات الموالية حيث اعتبرت من القيم المحققة خلال السنتين 2008- 2009 من أحسن التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال تلك الفترة ولقد تعلقت هذه الاستثمارات بقطاع المحروقات. خاصة من شركتي توتال وبارتاكس الفرنسيتين اللتين قدر حجم استثمارهما ب 1.436 مليون دولار.

لتواصل قيم الاستثمار الوارد إلى الجزائر في التحسن حيث بلغت خلال سنة 2012 3054 مليون دولار واحتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمار الأجنبية المباشرة خلال تلك السنة. لينخفض بعد ذلك حجم التدفقات سنتي 2013 و2014 إلى القيم 2661 و1488 مليون دولار على التوالي ويعود هذا التراجع إلى تراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي، لتسجل سقوط حر عام 2015 والذي بلغ -587.3 نتيجة انخفاض أسعار البترول التي أثرت على الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة وعلى مخاوف المستثمرين بصفة عامة، ليرتفع مرة أخرى إلى 1546 سنة 2016 نتيجة لتحسن أسعار البترول.

ثانيا: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النطاق الجغرافي

خلال الفترة الممتدة ما بين جانفي 2012 وديسمبر 2016 بلغ عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر 77 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 68 شركات عربية وأجنبية بتكلفة تقدر 15.273 مليون دولار، وهذا ما يبينه الجدول رقم 02:

[1] ميلود بوعبد، مرجع سبق ذكره، ص81.

الـ جدول رقم(07): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2012- 2016

الدولة	التكلفة	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3509	6	6
سنغافورة	3151	3	1
اسبانيا	2247	8	4
قطر	2150	2	2
تركيا	1598	2	2
ألمانيا	380	7	7
جنوب افريقيا	350	1	1
سويسرا	393	3	3
فرنسا	268	10	8
المملكة المتحدة	234	4	3
أخرى	1093	31	31
الاجمالي	**15173**	**77**	**68**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، الكويت، 2017، ص61.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الصين تعتبر أكبر الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016 حيث قدرت عدد المشاريع الخاصة بالصين في الجزائر 6 مشاريع أي ما نسبته 8% من اجمالي عدد المشاريع وبمبلغ يفوق 3 ملايين دولار. حيث ترتكز هذه الاستثمارات على قطاع العقارات وليس على القطاعات النفطية. عكس سنغافورة التي تليها ب 3 مشاريع بنسبة 4% من اجمالي المشاريع الأجنبية القائمة في الجزائر، كما نجد أيضا الشركات الاسبانية والقطرية تنشط في مجال المحروقات، بنسبة 10% و3% على التوالي، لتحتل ألمانيا المرتبة السادسة ب7 مشاريع بنسبة 9%. وبالرغم من أن فرنسا لديها أكبر عدد من الشركات المستثمرة في الجزائر (8 شركات). وأكبر عدد من المشاريع (10 مشاريع) أي بنسبة 19%، إلا أنها تحتل المرتبة التاسعة بقيمة 268 مليون دولار ومعظمها تنشط في مجال الاسمنت والسياحة والصيدلة.

الشكل رقم(03):أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2012- 2016

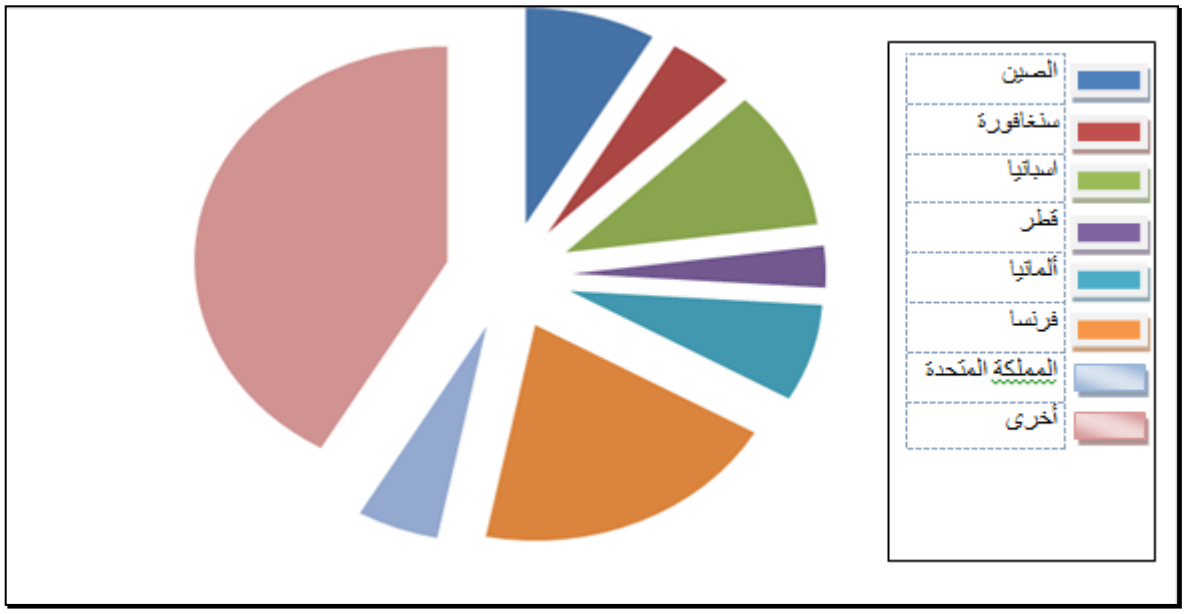

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 07.

يعتبر الشكل رقم (03) عن نسبة كل دولة من اجمالي قيمة الاستثمارات الكلية حيث نلاحظ ان الصين. سنغافورة واسبانيا (8% 4% 10%) تحتل المراتب الأولى بحجم استثمارات فاقت 8 ملايين دولار. لتاتي بعد ذلك كلا من قطر وتركيا في المرتبة الرابعة والخامسة لكل منها 3% وبقيمة استثمارية فاقت 3 ملايين دولار. لتأتي بعد ذلك ألمانيا وجنوب افريقيا وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية الا ان حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر لم تكن بحجم الاتفاقات الموقعة. كما ان معظم هذه الاستثمارات موجهة إلى قطاع المحروقات.

ثالثا: اهم الشركات المستثمرة في الجزائر

نظرا التدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. فانه توجد داخل الجزائر مجموعة من الشركات الأجنبية. والجدول الموالي يوضح اهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر:

الجدول رقم(08): أهم الشركات المستثمرة في الجزائر ما بين 2012- 2016.

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
china state construction engineering corporation	الصين	3300
Indorama	سنغافورة	3151
Grupo ortiz construccion y servicios del mediterraneo	اسبانيا	2209
Qatar petrolium	قطر	2000
Taypa tekstil	تركيا	9000

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، الكويت، ص61.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن الشركة الصينية china state construction engineering corporation قد احتلت المرتبة الأولى، حيث بلغ حجم استثمار هذه الشركة 3,3 مليار دولار، أي 29 % من إجمالي قيمة المشاريع المنجزة في الجزائر، وهي شركة قابضة مختصة في بناء المساكن والعقود الدولية لتطوير العقاري والاستثمار وإنشاء البنية التحتية والتنقيب والتصميم، لتأتي بعدها الشركة البتروكيماوية السنغافورية Indorama حيث بلغت قيمة استثماراتها 3,15 مليار دولار أي نسبة 27% من إجمالي الاستثمارات ثم في المرتبة الثالثة كانت الشركة الاسبانية المختصة في مجال العقارات وفي المرتبة الرابعة الشركة القطرية المختصة في مجال البترول، ثم في المرتبة الخامسة الشركة التركية.

المطلب الثالث: تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب القطاعات

من خلال دراسة وتحليل التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر يمكن معرفة القطاعات الأكثر تفضيلا من طرف المستثمر الأجانب، وفيما يلي جدول يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الجدول رقم (09): الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي ما بين جانفي 2003 وماي 2015.

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة (مليون دولار)
01	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22	28	6489	19130
02	المعادن	17	21	16489	14371
03	العقارات	14	19	14199	13343
04	المواد الكميائية	12	14	3863	7294
05	الفنادق والسياحة	08	12	5826	2678
06	البناء ومواد البناء	09	14	3726	2238
07	البناء ومواد البناء	39	39	1814	1599
08	خدمات الأعمال	20	28	14728	1252
	صناعة المعدات الأساسية	09	09		
09	للسيارات			3678	997
10	المنسوجات	09	09	1786	858
11	التخزين	02	03	20558	4282
12	أخرى	159	188		
	الإجمالي	306	375	93453	68040

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، ص119.

من خلال تحليل أرقام الجدول رقم 04 يلاحظ أن اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتركز في قطاع المحروقات والمعادن والعقارات والتي تبلغ نسبتها 28% و21% و20% على التوالي.

أما من ناحية عدد المشاريع في كل القطاع نجد أن قطاع خدمات الأعمال يحتل المرتبة الأولى بـ 39 مشروع لتليه كل من قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي وصناعة المعدات الأساسية للسيارات بـ 28 مشروعا.

ومن حيث عدد الوظائف التي وفرتها الشركات الأجنبية حسب كل القطاع نجد أن قطاع المعادن قد احتل الصدارة حيث وظف نحو 16486 عاملا، ويأتي بعده قطاعي صناعة المعدات الأساسية للسيارات والعقارات حيث يوظفان 14199 و14728 عامل على التوالي.

نلاحظ أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة من قبل السلطات الجزائرية يبقى قطاع المحروقات في الصدارة.

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا هاما في اقتصاديات الدول المضيفة خاصة منها الدول النامية، ولذلك تسعى الجزائر إلى تهيئة المناخ المناسب لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، وذلك لما له من أثار على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الخام وميزان المدفوعات

أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الخام من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يمكن من خلالها الحكم على إنتاج الدولة ومن ثم الحكم على اقتصادها، ورغم جهود الدولة لترقية قيم الاستثمار الأجنبي المباشر، ظلت النسب المحققة من خلاله ضعيفة جدا بالنسبة للناتج المحلي الخام للدولة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002- 2016

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسب %	1.88	0.94	1.033	1.12	1.57	1.25	1.54	2.00
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
النسب %	1.43	1.29	0.72	0.81	0.70	0.24-	0.99	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على، www.banquemondiale.org

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 1,88 لتتراجع نوعا ما سنة 2003 إلى 0,94% حيث تبقى في انخفاض مستمر إلى غاية 2009 والتي سجلت أقصى نسبة بـ 2,00% لتبدأ بالتراجع نسبيا حيث بلغت سنة 2010 و2011 و2012 النسب: 1,43 %، 1,29%، 0,72% على التوالي لترتفع تدريجيا سنة 2013 إلى 0.81% ليعود إلى

الانخفاض مرة أخرى حيث يصل إلى 0.24-% سنة 2015 نتيجة لقلة التدفقات الواردة إلى الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط وفي سنة 2016 بلغ 0.99%، وهدا ما يقلل من الأثر الذي تمارسه تدفقات الاستثمار الأجنبي على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل التطورات العالمية الراهنة.

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يضم ميزان المدفوعات كافة المعاملات الاقتصادية للدولة مع باقي دول العالم، و يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بصفة مباشرة باعتباره يمثل حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة والتي تكون على شكل استثمارات، وفيما يلي جدول يوضح قيم الاستثمار المحققة في الجزائر ومدى تطرها خلال الفترة من 2000 إلى 2015.

الـ جدول رقم (11): علاقة الاستثمار الأجنبي ببعض المكونة لميزان المدفوعات

الوحدة: مليار دولار

السنوات/ المؤشرات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	تطور رصيد حساب رأس المال	قيمة الأرباح المحولة من المستثمرين الأجانب إلى الخارج	تطور صافي التحويلات
2000	0.42	-1.36	-1.16	0.79
2001	1.18	0.89	-1.02	0.67
2002	0.97	-0.71	-1.60	1.07
2003	0.62	-1.37	-2.28	1.75
2004	0.62	-1.87	-3.30	2.46
2005	1.06	-4.24	-5.48	2.06
2006	1.76	-11.22	-6.18	1.61
2007	1.37	-0.99	-5.41	2.22
2008	2.33	2.54	-6.28	2.78
2009	2.54	3.45	-5.88	2.63
2010	3.478	3.177	-4.854	2.650

2011	2.045	2.375	-6.251	2.646
2012	1.541	-0.361	-7.505	3.163
2013	1.961	-1.020	-8.002	2.792
2014	1.525	3.396	-8.001	3.219
2015	-0.691	-0.061	-6.503	2.564

المصدر: تقارير بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

من خلال الجدول رقم السابق نلاحظ أن حساب رأس المال سجل عجزا ملحوظا في الفترة(2000-2007) بالمقارنة مع الإرتفاع الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال هذه الفترة. وخلال الفترة (2008-2011) سجل رأس المال فائض والذي صاحبته زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي سنة 2012 و2013 و2015 إنخفض حساب رأس المال ليسجل عجزا بقيمة 0.361- و1.020- و0.061-على التوالي ليصاحبه تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1.541 و1.961 و0.691-. وعليه نستنتج أن العلاقة بين حساب رأس المال وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية لأنه كل مزاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إرتفع حساب رأس المال والعكس صحيح.

أما بالنسبة إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ أن قيمة الأرباح المحولة من طرف المستثمرين الأجانب جلال الفترة (2000- 2015) سجلت حوالي 79.751 مليار دولار في حين أن التدفقات الأجنبية المباشرة خلال هذه الفترة لم تتجاوز 22.729 مليار دولار الأمر الذي قد يؤدي إلى إستنزاف الثروات، أما في ما يخص أثر الاستثمارات الأجنبية على حساب التحويلات فقد سجل حوالي 3.219 مليار دولار خلال نفس الفترة

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل وتكوين اليد العاملة

يعتبر تكوين وتأهيل ورفع مستوى العمالة المحلية بالإضافة إلى التقليل من البطالة بفتح فرص عمل جديدة مع المحافظة على مناصب العمل القائمة من أهم الدوافع التي تجعل البلدان تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي تواجه الدولة، ولذلك فهي تسعى جاهدة إلى الاستفادة من الفرص التشغيلية التي تنتج عن الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية للتخفيف من حدة تزايدها المستمر، والجدول التالي يبين معدلات البطالة خلال الفترة 2002- 2016.

الـ جدول رقم(12): يبين معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002- 2016.

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	26	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
القيمة	10	10	11	9.8	10.5	11.2	10.5	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: ش بانة نادية، "دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002- 2016"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص11.

من خلال ملاحظة الجدول السابق نلاحظ أن معدلات البطالة في انخفاض مستمر فقد وصل معدل البطالة 9,8% خلال سنة 2012 بعدما قدر بـ 26% سنة 2002. وهذا يفسر الجهود التي تبذلها الدولة لمحاربة البطالة وإتاحة المزيد من فرص العمل، وذلك من خلال إتباعها لبرامج الإنعاش الاقتصادي.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الجزائر لا تزال فرص الشغل المتاحة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر متواضعة بالنظر إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية اذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة.

الـ جدول رقم(13): يوضح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل خلال الفترة 2002- 2016.

المشاريع	عدد المشاريع	القيمة بمليون دولار	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	62982	10584134	%83	1018887	%90
الاستثمار الأجنبي	822	2216699	%17	119525	%10
المجموع	**63804**	**12800834**	**%100**	**1138412**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، dz.andi.www/index.php/ar/bilan-des-investissements.

يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم 06 أنه من إجمالي 63804 مشروع استثماري لم تتعد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر 822 مشروع أي ما يعادل 2216699 مليون دينار وبمناصب شغل مستحدثة لم تتجاوز 119525 أي بنسبة 10% فقط من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة كليا الأمر الذي يبين مدى تواضع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق العمالة في الجزائر، حيث تعد هذه المساهمة جد متواضعة مقارنة بمساهمة الاستثمارات المحلية والتي سمحت بخلق 1018887 منصب شغل أي بنسبة 90% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة وهو ما يفسر ضعف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة واقتصار المشاريع الأجنبية على قطاع المحروقات.

ثانيا: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين اليد العاملة

رغم كثرة مراكز التكوين والمؤسسات التعليمية والجامعات بحجم يفوق 50 مؤسسة جامعية وأكثر من 600000 طالب جامعي، "الا أنه توجد هوة بين النخبة الجامعية والنقص المسجل في التقنيين والمهندسين والمسيرين المؤهلين". الأمر الذي يحتاج إلى مساهمة المستثمرين الأجانب بالتعاون مع الحكومة الجزائرية على إحداث نوع من الانسجام والتوازن بين عروض التكوين واحتياجات السوق.

في هدا الإطار نسجل مساهمة بعض المستثمرين الأجانب في تكوين اليد العاملة وفق الاحتياجات المباشرة لسوق العمل، حيث أنشأت مؤسسة lu scheider Electric Algérie معهدا للتكوين في أكتوبر 2002 يقدم تكوينات تقنية في ميادين متنوعة (المراقبة الصناعية، التوزيع الكهربائي...إلخ[1].

[1] عبد الكريم بغداش، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، الجزائر،2009-2008، ص 254.

كما قامت مؤسسة Toyota Algérie بفتح مراكز للتكوين متخصصا في صيانة وإصلاح السيارات التي تسوقها في الجزائر، نظرا لندرة هدا التخصص، كما أن مؤسسة Michel Algérie تساهم بحيوية في مهنية (professionnalisation) عملية التوزيع من خلال تقديمها لإرشادات ومساعدة لزبائنها[1].

المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسياسات المقترحة لتحسينه

بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار إلا أن هناك عوائق تواجه المستثمر والتي تجعله يحول دون أن يستثمر في الدولة.

أولا: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

وأبرزها يلي:

1- عوائق اقتصادية: وتتمثل في:[2]

- غياب الاستقرار الاقتصادي الذي يتجلى في اختلال التوازنات الداخلية والخارجية والركود والانكماش والتذبذب في مجال المؤشرات الاقتصادية. مما يؤثر في ثقة المستثمر الأجنبي

- تعرض المناطق الصناعية لمشكل الهياكل القاعدية، حيث تقدر ب 66 منطقة تشغل مساحة 12800 هكتار، لكنها تتميز بضعف تأهيل بنيتها التحتية.

- اقتصار مشروعات الصناعة التحويلية على الصناعات الخفيفة، وقلتها على المشروعات الصناعية الثقيلة والميكانيكية وهذا بسبب تخلف التكنولوجي.

- عدم وجود سوق تنافسية بمعنى الكلمة وهذا نتيجة لوجود الأنشطة الغير رسمية بحجم كبير والتي تعرف بالاقتصاد الموازي والذي يسيطر على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية.

[1] عبد الكريم بغداش، مرجع سبق ذكره، ص254.

[2] عائشة عميش، دراسة قياسية لأثر تدفق المباشر على التشغيل في الجزائر ، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017، ص110.

2- عوائق ذات طابع إداري وتنظيمي: وتتمثل في[1]:

- عدم وضوح بعض النصوص القانونية الأمر الذي يسمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة من منطقة إلى أخرى.

- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتصميم الاستثمارات الأجنبية فقط.

- تداخل الصلاحيات بين الهيئات وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة صعوبة توفير خدمات الأساسية للمستثمرين، مثل الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهاتف....إلخ.

- تعقد وطول الإجراءات الجمركية

- تعدد الرسوم وثقلها وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف مع المستجدات.

- العراقيل المادية

- غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات والمؤسسات المالية المختصة.

- اشتراط البنك ضمانات باهضه من المستثمر قد تصل في بعض الأحيان إلى ضعف قيمة المشروع

- عدم قدرة البنوك الجزائرية على تمويل المشاريع بالعملة الصعبة نظرا لندرتها.

- بطئ الإجراءات في العمليات المصرفية الجارية.

3- عوائق متعلقة بالعقار الصناعي: وتتمثل في[2]:

- صعوبة لحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط الاستثماري.

- تعدد وتعقد الإجراءات الإدارية والقضائية

- جمود سوق العقار

---

[1] وصاف سعيدي ، فريد ري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر : بين الحوافز و العوائق ، الجزائر، العدد08، 2008، ص46.

[2] المرجع نفسه، ص46.

- إرتفاع أسعار الأراضي عدم مواءمة بعض الناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية واجتماعية وليست اقتصادية.

ثانيا: السياسات المقترحة لتحسين مستويات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لتحسين قيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر لابد للدولة من إتباع العديد من التدابير والسياسات والتي أهمها ما يلي:[1]

- اعتماد آليات وسياسات لتحقيق التنويع القطاعي دون الاعتماد على قطاع المحروقات فقط.

- تشجيع القطاع الخاص وإزالة العقبات التي تعترض زيادة مساهمته في الاقتصاد ومنحه الدعم اللازم للاستثمار في مجالات جديدة و تنويع الحواضر و الإعفاءات المقدمة له .

- ضرورة الحرص على مرونة سياسات الاستثمار و ملاءمتها للأوضاع المحلية.

- خفض المعدلات الضريبية بأنواعها و لاسيما مراتب الأرباح و العمل و توحيدها و محاولة إتباع أسلوب الإعفاءات الضريبية في بداية النشاط لتفادي تكاليف ميزانية الدولة إضافية.

- على الحكومة الجزائرية إعطاء أهمية أكبر للمناطق الحرة من خلال إنشاء عدد مهم منها و تحرير القيود عليها و تسهيل إدارتها.

- على الحكومة الجزائرية إدخال بنود في قانون الاستثمار حول حماية الملكية الفكرية و براءة الاختراع كونها تمثل أمرا مهم جدا بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وأيضا لأهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني.

- نظرا للوجود تداخل بين مهام الأجهزة الملكية بالاستثمار في الجزائر ، لذلك على الوزارة الوصية الاهتمام بهذا الأمر كونه يمثل عائقا أمام المستثمرين بما يفرضه عليهم من الرجوع إلى أكثر من هبته إذا احتاج الأمر استشارة أو مصادقة أو أي أمر أخر.

- تسهيل إجراءات دفع الضرائب و اقتصاد إجراءاتها و تقليل منها و تكلفتها لتوفير الوقت للاستثمارات.

[1] جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مغاربية – الجزائر مصر و السعودية 2000–2012، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015، ص – ص 399– 401.

- تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس شركة جديدة إلى أقل حد ممكن أو الفائدة تماما.
- تطوير المشاريع الاستثمارية للبنى التحتية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يلاحظ أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة، لا تزال قيم الاستثمار الواردة إلى الجزائر قليلة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة، كما أن معظم هذه الاستثمارات موجهة لقطاعي الصناعة والخدمات، حيث تعود أسباب ذلك إلى العديد من العوامل أهمها العامل اقتصادي والذي هو مرتبط أساسا بطبيعة اقتصاد الدولة الريعي واعتمادها الكبير على مداخيل قطاع المحروقات وذلك في ظل ضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى.

لذلك فالملاحظ من خلال الدراسة السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتباره موردا خارجيا للتمويل وذلك بسبب اعتماد الدولة على المداخيل النفطية في انعاش اقتصادها الوطني، لذلك فالدولة مطالبة بالانفصال التدريجي عن قطاع المحروقات وإعطاء أهمية أكثر للاستثمار سواء الأجنبي أو المحلي.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مختلف الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية يعكس مدى أهميته باعتباره أداة رئيسية لانتقال رؤوس الأموال بين دول العالم، ومصدرا مهما لتمويل التنمية الاقتصادية في بعض الدول خاصة منها النامية، فهو يوفر الاستقرار المالي للشركات المعنية ويعزز التنمية الاقتصادية للبلاد ويدفع بالدول للاستفادة من جهة والاندماج من جهة أخرى وبشكل أسرع في المنظومة المالية العالمية.

وباعتبار أن الاستثمار بصفة عامة هو من بين الاستراتيجيات التي تعتمدها الدولة لتحقيق تنميتها الاقتصادية، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح له مكانة خاصة ضمن سياسة الدولة في تحسين مستويات الاستثمار خاصة في ظل ضعف الادخار المحلي، مما عزز من مكانته كأحد أهم المصادر الخارجية لتمويل الأنشطة الاقتصادية، لذلك فقد أصبح محور اهتمام كثير من الدول لاسيما من حيث البحث عن السبل التي من شأنها أن تزيد من قيمه الواردة.

والجزائر كباقي الدول النامية أصبحت تدرك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية لذلك قامت بمجموعة من التعديلات على مستوى قوانينها والقاضية بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وبالعمل على استقطابه، مما دفع بها إلى السعي وراء تحفيز هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، غير أنه لا تزال القيم الواردة ضعيفة مقارنة بما هو مأمول، وهذا يؤكد أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يقيم بأنه غير مهيأ لجذب واستقطاب هذا النوع من الاستثمارات الأمر الذي يستدعي مضاعفة الجهود لتهيئة بيئة أعمال أكثر جاذبية لشركات الاستثمار الأجنبية.

النتائج واختبار الفرضيات:

أولا: لقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يشكل أحد أهم العوامل الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الوقت الحالي، حيث بينت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي كمصدر هام من مصادر التمويل الخارجي، بالإضافة إلى أثره الايجابي والكبير على مستوى العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كدوره في خلق قيمة مضافة داخل اقتصاد الدولة وزيادة قدراتها الإنتاجية ورفع معدل نموها الاقتصادي وتوفير مناصب عمل، وتحديث البنية الاقتصادية، وأيضا الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات، و زيادة المنافسة واكتساب التقنية والتكنولوجيا المتطورة وتحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام.

ثانيا: تم تأكيد صحة الفرضية الثانية ففي هذا الصدد أشارت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر تحكمه عدة عوامل ومحددات تساعد وتساهم في التأثير عليه وزيادة تدفقه للدول، وتتحكم في توجهاته الجغرافية والقطاعية إلى جانب قرارات تجسيده و أيضا قرارات اختيار مواقعه.

ثالثا: بالنسبة للفرضية الثالثة فقد اتضح من خلال الدراسة والتحليل الوارد لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال ضعيفا في التأثير على الاقتصاد الوطني وذلك راجع لضعف القيم الواردة للدولة من جهة، والاعتماد الكبير على المداخيل النفطية التي تعتمد عليها الدولة بشكل كبير في تمويل مشاريعها التنموية، وبناءا عليه فقد تم نفي صحة الفرضية الثالثة.

بالإضافة إلى النتائج السالفة الذكر والتي تتعلق باختبار الفرضيات، خلصت الدراسة إلى نتائج أخرى جد مهمة وتتمثل في:

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الدولي حيث زادت أهميته عالميا مقارنة بالقروض الخارجية؛

- أصبحت الدول النامية تدرك مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث قامت بوضع الإجراءات والتحفيزات من أجل جذب أكبر نسبة من التدفقات إليها؛

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدرا جيدا وفعالا لنقل تقنيات التكنولوجية الحديثة و المطورة إلى الدول المضيفة؛

- يعتبر المناخ الاستثماري الملائم من أهم العوامل التي تؤثر في المستثمر الأجنبي خاصة تلك المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي داخل الدولة؛

- رغم تمتع الجزائر بالعديد من الإمكانيات وتميزها بمؤهلات كثيرة لا تزال تعاني من قلة الاستثمارات الأجنبية الواردة وذلك بسبب بعض القرارات السياسية التي تحول دون ذلك؛

- بناءا على المعطيات المتوفرة في هذه الدراسة يمكن القول أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر ضعيف على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رغم مساعي الدولة لتفعيل دوره أكثر؛

- غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتركز في قطاع المحروقات، نظرا لارتفاع معدل الربحية فيه، في حين يبقى نصيب القطاعات الأخرى ضعيفا.

الاقتراحات

الخاتمة

على ضوء النتائج السابقة الذكر يمكن إدراج بعض الاقتراحات والمتمثلة فيما يلي:

– لابد للدولة من الانفصال التدريجي عن قطاع المحروقات، ومحاولة استغلال الإمكانيات المتاحة والقاضية بإقامة اقتصاد مبني على الإنتاج الحقيقي؛

– إعادة النظر في الحوافز الموجهة للمستثمر الأجنبي بتوجيه الحوافز الضريبية إلى القطاعات التي تتمتع بمزايا تنافسية تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

– إعادة النظر في السياسة الاستثمارية في الجزائر بتحديد أنواع وأشكال الاستثمار في القطاع الإنتاجي كالنشاط الصناعي والنشاط الزراعي، والتي تزيد في الصادرات وتعمل على زيادة رصيد الجزائر؛

– مراجعة أنظمة الحوافز والأطر التنظيمية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة، لاسيما من خلال خلق بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسات ملائمة؛

– تطوير المنظومة المالية بشكل يتماشى والمتطلبات الحالية للانفتاح الاقتصادي؛

– تأهيل العنصر البشري الذي يعد أهم عاملا في نجاح عملية التنمية الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال تأهيله وتحسين مستويات تدريبه؛

– تسهيل الإجراءات الإدارية والابتعاد عن التعقيد الذي من شأنه أن يعيق عملية الاستثمار.

أفاق الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على أهمية الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، وبذلك فهذا البحث ما هو إلا جزء بسيط من موضوع مهم لاسيما في المرحلة الحالية، حيث يمكن المواصلة في تقديم دراسات وبحوث مستقبلية حول:

– أساليب زيادة قيم الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تراجع المداخيل النفطية؛

– أثر التحفيز الضريبي على الاستثمار الأجنبي المباشر؛

– دور الاستثمار الأجنبي في رفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع

- **الكتب :**

1. إبراهيم حسن العسل، "**التنمية في الفكر الإسلامي (مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب)**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2006.

2. إبراهيم عبد الله عبد الروؤف محمد، "**دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الصناعية**"، دار الجامعة الجديدة، مصر،2017.

3. أسامة عبد الرحمان، "**التنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد**"، مركز دراسات، الوحدة العربية، 2013 .

4. إسماعيل محمدين قانة، "**اقتصاد التنمية(نظريات– نماذج– استراتيجيات)**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، أردن، 2012.

5. أشرف السيد حامد قبال، "**الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته في الاقتصاد العالمي**"، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2013.

6. أميرة حسب الله محمد، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة(تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)** "، الدار الجامعية، مصر، 2005.

7. إيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (نظريات– الاستراتيجيات– التمويل)**"، الدار الجامعية، مصر، 2005.

8. باسم حمادي الحسن، "**الاستثمار الأجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية وأثرها في التنمية الاقتصادية**"، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2014.

9. بدوى أحمد زكي، "**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** "، مكتبة لبنان للنشر، ط2، لبنان، 1986.

10. بلال علي النسور، "**أثر سياسية البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي– الأردن أنموذجا**"، دار جيلس الزمان، ط1، الأردن، 2012.

11. جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي،"**التنمية الاقتصادية(مفاهيم- نظريات- تطبيقات)**"، مكتبة الوفاء، ط1، مصر، 2012.

12. جابر محمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي،"**التنمية الاقتصادية (مفاهيم-نظريات-تطبيقات)**"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، مصر، 2012.

13. جمال حلاوة، "**مدخل إلى علم الاقتصاد**"، ط1، الأردن، 2009.

14. حربي محمد موسى عريقات، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**"، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، الأردن، 2014.

15. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، "**التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصادي، سياسيا، إداريا)**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.

16. خالد محمد الواعي، "**التجارة والتنمية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.

17. خالد مصطفى قاسم، "**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**"، الدار الجامعية، ط2، مصر، 2010.

18. دراز حامد عبد المجيد، "**السياسات المالية**"، الدار الجامعية، مصر، 1999.

19. دريد محمد أحمد، "**الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات**"، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016.

20. دريد محمود السامراني، "**الاستثمار الأجنبي والمعوقات والضمانات القانونية**"، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2006.

21. رضا عبد السلام، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العصر**"، المكتبة العصرية، ط1،2007.

22. رفعت المحجوب، "**المالية العامة (النفقات العامة والإيرادات العامة)**"، دار النهضة العربية، مصر.

23. سيلمان عمر عبد الهادي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010.

24. صبحي تادرس قريصة، "**مذكرات في التنمية الاقتصادية**"، الدار الجامعية، مصر.

25. طبيب داودي، "**الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

26. عبد الرازق جهد حسين الجبوري، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**"، دار الحامد،ط1، الأردن، 2014، ص43.

27. عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الإدارة والاستثمار**"، الدار الجامعية، لبنان، 1993.

28. عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الاستثمار الدولي**"، المكتب العربي الحديث، مصر، ط2، 1991.

29. عبد السلام أبو قحف، "**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** "، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 2003.

30. عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

31. عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، "**إدارة الاستثمار الأجنبي**"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، مصر، 2016.

32. عبد الكريم كاكي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**"، مكتبة العصرية، ط1، لبنان، 2013.

33. عدنان داود محمد العذارى، "**الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**"، دار غيدا للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016.

34. عصام عمر مندور، "**التنمية الاقتصادية والتغير الهيكلي في الدول العربية**"، دار التعليم الجامعي، مصر.

35. عصام عمر منذور، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية (المنهج– النظرية– القياس)** "، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011.

36. علي جدوع الشرفات، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع – العوائق– سبل النهوض)**"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.

37. عمر محي الدين، "**التخلف والتنمية**"، دار النهضة العربية، لبنان.

38. عيسي محمد الغزالي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر، تعار يف وقضايا**"، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية"، 2004.

39. غازي عبد الرحمان القصيبى، "**التنمية الأسئلة الكبرى**"، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط3، الأردن، 2011.

40. فليح حسن خلف، "**التمويل الدولي**"، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2004..

41. فليح حسن خلف، "**التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.

42. كمال جمال الريضي، "**الاستثمار في التنمية الاقتصادية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

43. لطيفة كلافي، "**أثر السياسية المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، مصر،2017.

44. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2005 .

45. محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق– النظريات– الإستراتيجيات التمويل**"، الدار الجامعية، مصر، 2007.

46. محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، "**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**"، الدار الجامعية، مصر، 2006.

47. محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية (التنمية الاقتصادية- مفهومها- نظرياتها- سياسيتها)**"، الدار الجماعية، مصر،2003.

48. محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسرى أحمد، "**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**"، الدار الجامعية، مصر، 1999.

49. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية (مفهومها - نظرياتها - سياسيتها)**"، الدار الجامعية، مصر.

50. محمود يونس وأحمد رمضان نعمة الله، "**مقدمة في علم الاقتصاد**"، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996.

51. مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية(النظريات- وسياسات- وموضوعات)** "، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2007.

52. مدحت قريشي، "**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسيات وموضوعات**"، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2007.

53. معاوية عثمان الحداد، "**القواعد القانونية المنظمة للجذب الاستثمار الأجنبي المباشر**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2015.

54. منصوري الزين، "**تشجيع الاستثمار وأثره علي التنمية الاقتصادية**"، دار الراية، ط1، الأردن، 2012.

55. نائل عبد الحافظ العواملة، "**إدارة التنمية الأسس- النظريات- التطبيقات العلمية**"، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013.

56. هناء غيد الغفار، "**الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية**"، بيت الحكمة، ط1، العراق، 2002.

57. يحيي محمد جويدة، "**المناخ الاستثماري بين المخاطر و التحديات**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2017.

58. يونس احمد الطريق، "**السياسات الدولية في المالية العامة**"، الدار الجامعية، ط2، مصر.

- **المذكرات:**

1. أميرة بحيري، "**الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي – دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 2000– 2014**"، أطروحة دكتورة، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة –1–، الجزائر، 2016–2017، ص125.

2. جوامع لبيبة، "**أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مغاربية – الجزائر مصر و السعودية 2000–2012**"، أطروحة دكتوراه ، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015.

3. خيالي خيرة، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية–مع إشارة إلي حالة الجزائر**–"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، دفعة،2015–2016.

4. عبد الكريم بغداش، "**الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008–2009.

5. عميش عائشة ، "**دراسة قياسية لأثر تدفق المباشر على التشغيل في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017.

6. ميلود بوعبد، "**تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة –1– الحاج لخضر، الجزائر.

7. ناصري نفيسة، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

8. يحي سعدي، "**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2006-2007.

- **المجلات:**

1. شبانة نادية، "**دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002- 2016**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر.

2. وصاف سعيدي ، فريد ري محمد، "**واقع مناخ الاستثمار في الجزائر : بين الحوافز و العوائق**"، الجزائر، العدد08، 2008.

- **المراسيم والأوامر:**

1. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد47، 2001.

2. الأمر 06- 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47.

3. المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد64.

4. الأمر 09- 01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، الجريدة الرسمية، العدد 44.

5. الأمر 16- 09 المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46.

6. الأمر 06- 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية، العدد 47.

7. المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد64.

- **التقارير:**

1.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006، الكويت.

2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، الكويت.

3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012، الكويت.

4.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت.

5.مؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016،الكويت.

6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017،الكويت.

- **مواقع الانترنيت:**

❖ فريدة معارفي، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000– 2010، عن الموقع farida.maarf@gmail.com

❖ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www.andi.dz/index.php/ar/missions-de -l-andi

❖ Doing Business Data.www.doingbusiness.org

❖ banquemondiale.org

❖ تقارير بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

الملخص

شهدت الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة تطورات عديدة ومتسارعة والتي تجلت من خلال توجه معظم الدول نحو اقتصاد السوق وظهور تكتلات إقليمية ودولية، إضافة إلى تزايد حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، ونتيجة لذلك فقد ازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما نحو الدول النامية التي أصبحت تتسابق لزيادة قيم رؤوس الأموال الأجنبية الواردة لها وذلك من خلال تقديم تسهيلات وحوافز للمستثمر الأجنبي.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة تمويلية هامة من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية سواء كمورد تمويلي أو من خلال المساهمة في زيادة الإنتاج.

وكغيرها من الدول النامية فقد قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات القاضية بخلق مناخ استثماري ملائم قادر على تحفيز المستثمرين الأجانب، وبالتالي الاستفادة من هذا المورد في المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية للدولة، ورغم ذلك لا تزال قيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة ضئيلة مقارنة لما تسعى الدولة تحقيقه.

الكلمات المفتاحية:

التنمية الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار.

Au cours des dernières décennies, la scène internationale a connu de nombreux développements rapides, qui se sont manifestés par la tendance de la plupart des pays à une économie de marché, l'émergence de blocs régionaux et internationaux et le mouvement croissant des biens, services et capitaux entre pays. Accroître la valeur des capitaux étrangers reçus en fournissant des facilités et des incitations à l'investisseur étranger.

Le but de cette étude est de mettre en évidence le rôle de l'IDE en tant que méthode de financement importante qui peut contribuer au développement économique en tant que ressource de financement ou en contribuant à l'augmentation de la production.

Comme dans d'autres pays en développement, l'Algérie a entrepris de nombreuses réformes pour créer un climat d'investissement approprié qui puisse motiver les investisseurs étrangers et ainsi bénéficier de cette ressource pour contribuer au développement économique du pays, mais les investissements directs étrangers sont encore faibles.

les mots clés:

Développement économique, investissements directs étrangers, apports d'IDE, climat d'investissement